Standing Committee
for Economic and Commercial Cooperation
of the Organization of Islamic Cooperation (COMCEC)

COMCEC

الكومسيك
تقرير التقدم
السنوي 2019

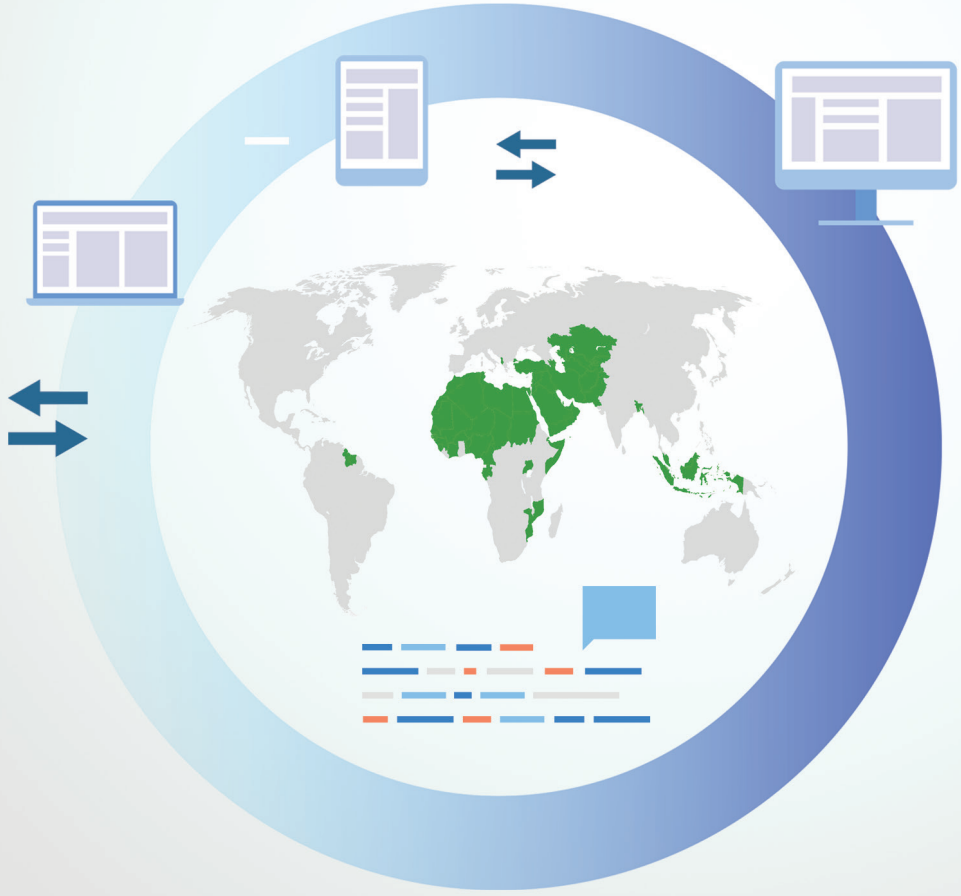

مكتب تنسيق الكومسيك
نوفمبر/تشرين الثاني 2019

Standing Committee
for Economic and Commercial Cooperation
of the Organization of Islamic Cooperation (COMCEC)

COMCEC

الكومسيك

تقرير التقدم السنوي

2019

مكتب تنسيق الكومسيك

نوفمبر/تشرين الثاني 2019

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال:

مكتب تنسيق الكومسيك

العنوان: شارع نجاتي بك، رقم: 108، أنقرة 06100، تركيا

هاتف: 90.312.2945710

فاكس: 90.312.2945777

البريد الإلكتروني: comcec@comcec.org

الفهرس

موجز واف	1
الفصل الأول: مجالات التعاون	4
1. التجارة	4
2. النقل والاتصالات	16
3. السياحة	24
4. الزراعة	30
5. تخفيف حدة الفقر	38
6. التعاون المالي	46
7. تعاون القطاع الخاص	54
الفصل الثاني: جهود إنتاج المعرفة: نشرات الكومسيك	55
الفصل الثالث: نظام متابعة سياسات الكومسيك	56
الفصل الرابع: تمويل مشاريع الكومسيك كأداة دعم السياسي لتوصيات سياسيات الكومسيك	58
الفصل الخامس: الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة متابعة الكومسيك	67
الفصل السادس: الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة الدورة	68
الفصل السابع: الاجتماع السنوي السابع لجهات تنسيق الكومسيك	69
الفصل الثامن: تحضيرات جلسة تبادل الآراء	70
الفصل التاسع: الأنشطة الجانبية الخاصة لدورة الكومسيك الخامسة والثلاثين	71

موجز واف

تواصل اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (COMCEC) جهودها من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة البالغ عددها 57 دولة منذ عام 1984. ويركز الهدف الرئيس للكومسيك على مواجهة التحديات الاقتصادية للأمة الإسلامية والمساهمة في جهودها التنموية وتعزيز التجارة بين الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار تعمل الكومسيك كمنتدى للحوار السياسي لإنتاج المعرفة ونشرها وتبادل الخبرات ووضع أفضل الأساليب وتطوير فهم مشترك وتقريب السياسات بين الدول الأعضاء.

وفي سبيل جعل الكومسيك منصة مثمرة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، اعتمد مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي الرابع الذي عقد يومي 14-15 أغسطس/آب 2012 في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية استراتيجية الكومسيك. وقد أشادت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامية الذي استضافته المملكة العربية السعودية في 31 مايو/أيار 2019 في مكة المكرمة بـ"التنفيذ الناجح للنظام الأساسي المنقح للكومسيك والاستراتيجية المعتمدة في مؤتمر القمة الاستثنائي الرابع". ودعا الدول الأعضاء إلى تعزيز تنفيذ النظام الأساسي والاستراتيجية المنقحة للكومسيك بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع الأمانة العامة وفقا لميثاق منظمة التعاون الإسلامي، وناشد الدول الأعضاء بمواصلة المشاركة النشطة في أعمال الكومسيك بقيادة سعادة رئيس الجمهورية التركية رجب طيب أردوغان". علاوة على ذلك، أثنت الدورة السادسة والأربعون لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت يومي 1-2 مارس/آذار 2019 في أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة على الكومسيك "لجهودها لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجالات التجارة والزراعة والنقل والاتصالات والسياحة والمالية والتخفيف من حدة الفقر وتنمية القطاع الخاص في ضوء استراتيجية الكومسيك التي يتولى مكتب

تنسيق الكومسيك تنسيقها وبالتعاون مع مختلف مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في المجال الاقتصادي".

ومنذ تفعيل استراتيجية الكومسيك، اكتسبت الجهود المبذولة في إطار الكومسيك وضوحا وحيوية جديدة. وتقدَّم تقارير التقدم السنوية إلى الجلسات الوزارية للكومسيك لعرض التقدم في تنفيذ استراتيجية الكومسيك. ويقدم تقرير التقدم هذا لمحة عامة عن الإنجازات الرئيسة خلال تنفيذ استراتيجية الكومسيك منذ دورتها الرابعة والثلاثين. وبناء عليه، يقدم كل تقرير نتائج آخر اجتماعات مجموعة عمل الكومسيك المعنية. وعلاوة على ذلك، ورد التقدم المحرز خلال تنفيذ توصيات السياسيات الوزارية للكومسيك في هذا التقرير، وسُلط الضوء على أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي التي تخدم مهمة الاستراتيجية.

واعتبارا من الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك التي عقدت في اسطنبول في الفترة ما بين 26-29 نوفمبر/تشرين الثامي 2018، عقدت 12 مجموعة عمل بنجاح. وبالنسبة لهذه الاجتماعات وقد نشر مكتب تنسيق الكومسيك 12 تقريرا بحثيا و6 وثائق خاصة بتوقعات القطاعات المستقبلية. وبعد كل جلسة عقدتها مجموعة العمل نشرت وثيقة إجراءات لتعكس نتائج الاجتماعات، بما في ذلك ملخصات العروض التقديمية والمناقشات التي تمت خلال الاجتماع. إن جميع المنشورات المتعلقة باجتماعات مجموعة العمل، وهي التقارير البحثية وتوقعات القطاعات ووقائع الاجتماع، متاحة في صورة كتاب إلكتروني على موقع الكومسيك: (http://ebook.comcec.org).

تابعت مجموعات العمل عقد جلسات نقاش حول السياسات في مداولاتها؛ إذ يناقش خبراء الدول الأعضاء توصيات السياسات الخاصة بموضوع الاجتماع بناء على الأبحاث المكثفة، ومن ثم تحال توصيات السياسات هذه إلى الجلسة الوزارية للنظر فيها واعتمادها. وبناء على ذلك سيتم تقديم توصيات السياسات

العامة للجولتين الثالثة عشرة والرابعة عشرة لاجتماعات مجموعة العمل إلى الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك للنظر فيها واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

ومن خلال تمويل مشاريع الكومسيك يتم جمع أداة أخرى لاستراتيجية تنفيذ توصيات الكومسيك للسياسات الوزارية والقدرات المؤسسية والبشرية للبلدان الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية من أجل تنفيذ إستراتيجية الكومسيك. وترتبط المشروعات المنفذة بموجب هذه الآلية ارتباطا وثيقا بتوصيات السياسات الوزارية للكومسيك. وبالتالي، توفر هذه الآلية أداة دعم سياسية مهمة لأصحاب المشاريع والمستفيدين منها.

وخلال عام تنفيذها الخامس تم بنجاح تنفيذ 17 مشروعا في عام 2018 وجنى 34 بلدا فوائد تمويل مشاريع الكومسيك. ومن ناحية أخرى خلال عام 2019، وهو العام السادس لتنفيذ تمويل مشاريع الكومسيك، نُفذ 22 مشروعا. وقد استفادت، مع الدول الشريكة، 35 دولة من تمويل مشاريع الكومسيك في عام 2019. وقد تم أطلقت الدعوة للمشروع السابع في سبتمبر/أيلول 2019، وسيتم الإعلان عن القائمة النهائية للمشاريع الناجحة في نهاية يناير/كانون الثاني 2020 من خلال موقع الكومسيك الإلكتروني.

وفضلا عن ذلك عُقد الاجتماع السنوي السابع لمراكز تنسيق الكومسيك في 15-17 يوليو/تموز 2019 لمناقشة القضايا الجوهرية المتعلقة بمجموعات عمل الكومسيك وآلية تمويل مشاريع الكومسيك مع جهات التنسيق في الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أُطلق نظام متابعة سياسات الكومسيك كمنصة إلكترونية لتسهيل المتابعة الفعالة لعملية تنفيذ توصيات السياسات الوزارية في الدول الأعضاء. وعلى هامش الاجتماع عُقدت كذلك دورة تدريبية بشأن تمويل مشاريع الكومسيك؛ إذ أُطلع المشاركون على تفاصيل عرض المشاريع في إطار الدعوة السابعة للمشروع والتي ستُطلق في سبتمبر/أيلول 2019.

تلعب أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المتوافقة مع استراتيجية الكومسيك دورا حاسما في التنفيذ الفعال والناجح للاستراتيجية. ويقدم هذا التقرير أيضا معلومات حول الأنشطة المختلفة التي عقدت على مدار العام الماضي والتي تتوافق مع استراتيجية الكومسيك تنظمها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي المعنية، وهي: مكتب تنسيق الكومسيك، الغرفة الإسلامية للتجارة والزراعة والصناعة، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، مجموعة IDB، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس، ومنظمة الاتحاد الاسلامي لمالكي البواخر.

الفصل 1: مجالات التعاون

1. التجارة

1.1. مجموعة عمل التجارة

أصبح تيسير التجارة أحد الموضوعات المهمة في جدول أعمال الاقتصاد العالمي. ولقد ركزت مجموعة عمل الكومسيك للتجارة على قضايا تيسير التجارة في اجتماعاتها الأخيرة، والتي تعد كذلك أحد مجالات النتائج المهمة لاستراتيجية الكومسيك. ويمكن لتيسير التجارة أن تقلل من تكاليف التجارة بشكل كبير. ووفقا لتقديرات منظمة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن توفيق المستندات التجارية وتبسيط الإجراءات التجارية وإتاحة المعلومات الخاصة بالتجارة واستخدام العمليات المؤتمتة يمكن أن يقلل إجمالي تكاليف التجارة بنسبة 14.5% بالنسبة للبلدان منخفضة

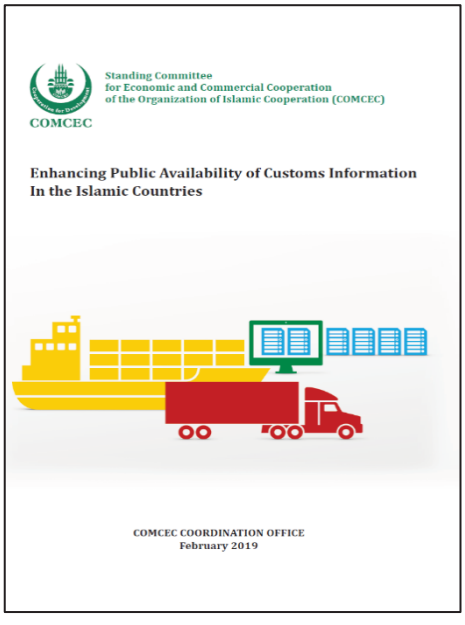

الدخل و15.5% بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى و13.2% بالنسبة للبلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى.[1]

وعلاوة على ذلك، فإن الوصول إلى المعلومات الخاصة باللوائح الجمركية والإجراءات والمعاملات والقضايا الأخرى ذات الصلة في الوقت المناسب وبشكل صحيح يعتبر أمرا حيويا للتجار. إن الافتقار إلى المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب يفضي إلى ارتفاع التكاليف الخاصة بالعمليات التجارية. وأما توفير المعلومات العامة حول القوانين واللوائح والإجراءات المتعلقة بالتجارة للتجار فيتيح لهم اتخاذ قراراتهم وفقا لذلك والعمل في بيئة تجارية أكثر شفافية وقدرة على التنبؤ. لذلك سلطت المواد الأربع الأولى من اتفاقية تيسير التجارة لمنظمة التجارة العالمية على نقاط نشر المعلومات وتوافرها والمشاورات مع أصحاب المصلحة المعنيين وأنظمة الحكم المتقدمة وإجراءات الاستئناف باعتبارها من الضروريات المهمة لتسهيل التجارة.

وفي هذا الصدد عقدت مجموعة عمل التجارة في 7 مارس/آذار 2019 في أنقرة بتركيا ندوة تحمل عنوان "تسهيل التجارة: تعزيز توافر المعلومات الجمركية في دول منظمة التعاون الإسلامي". وخلال الاجتماع ناقش المشاركون الممارسات والاتجاهات العالمية في نشر المعلومات الجمركية ووضع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بنشر المعلومات التجارية والجمركية. ووفقا لمؤشرات تيسير التجارة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن متوسط درجة منظمة التعاون الإسلامي أعلى من المتوسط العالمي فيما يتعلق بتوافر المعلومات. ومع ذلك، فإن فيما يتعلق بمشاركة الوسط التجاري والأحكام المسبقة، فإن متوسط نتائج منظمة التعاون الإسلامي أقل من المتوسط العالمي.

[1] مكتب تنسيق الكومسيك، أنظمة النافذة الواحدة في البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، 2017.

وعلاوة على ذلك، ففي إطار التقرير المقدم للاجتماع أجريت زيارات ميدانية لثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهي بنغلاديش والمغرب والسنغال، للحصول على رؤى حول بيئة السياسة العامة حول هذا الموضوع.

كما أبرز التقرير البحثي التحديات الرئيسة التي تواجهها الدول الأعضاء، من بين أمور أخرى:

- الحاجة إلى التنسيق الفعال بين وكالات الحدود المشاركة في عمليات التصدير / الاستيراد.
- نقص القدرات والموارد البشرية اللازمة لتنفيذ نظام المعلومات المخصص.
- ضعف المشاورات مع أصحاب المصلحة بشأن مسودة اللوائح الجديدة قبل الانتهاء منها.
- النشر المسبق غير الكافي / إخطار اللوائح الجديدة قبل التنفيذ.
- عدم وجود آلية فعّالة للحكم المسبق.

وفي هذا الصدد توصل الاجتماع الثالث عشر لمجوعة عمل التجارة إلى توصيات السياسات التالية:

توصيات السياسات للاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل التجارة
• تشجيع وضع آلية تشاور رسمية بين السلطات التنظيمية ومجتمع التجارة لضمان بيئة تجارية فعّالة لمصلحة مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني. • الاستفادة من الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل فعال لنشر التجارة لا سيما المعلومات المتعلقة بالجمارك. • تشجيع تطوير نظام فعال للتحكم المسبق لتعزيز الثقة والقدرة على التنبؤ بالعمليات الجمركية

- الترويج لأنظمة النوافذ الوحيدة المتكاملة وبوابات المعلومات التجارية لدمج وظائف معالجة المعاملات الخاصة بأنظمة النوافذ الوحيدة مع سجل شامل للقوانين واللوائح والقواعد والإجراءات المتعلقة بالتجارة.
- الاستفادة من التعاون الدولي والإقليمي والاستفادة من وتجارب البلدان الناجحة لتعزيز توافر المعلومات التجارية.

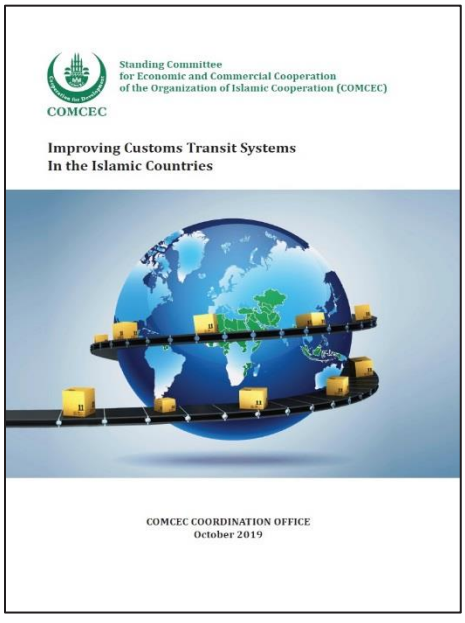

وعلاوة على ذلك تعد أنظمة العبور الجمركي الفعالة أحد أهم جوانب تسهيل التجارة. ويؤدي غياب نظام نقل فعال إلى زيادة تكاليف التجارة بشكل كبير ويشكل عقبة كبرى أمام التجارة الدولية خاصة بالنسبة للبلدان غير الساحلية التي تعتمد على بلدان المرور العابر للوصول إلى الأسواق الدولية. وفي الوقت الذي لنظام العبور الجمركي الفعال فيه أن يقلل من تكاليف التجارة ويعزز سبلها، فإن نظام العبور الجمركي ذا الأداء الجيد يمكن أن يكون المحرك الرئيس للتكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد ركز الاجتماع الرابع عشر لمجموعة العمل للتجارة المنعقدة في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2019 على موضوع أنظمة النقل الجمركي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ووفقا للتقرير البحثي الذي أعد لهذا الاجتماع، فإن حالة تنفيذ معايير العبور الجمركي في الدول الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي، في المتوسط، هي كالتالي: 41.17% نفذت بالكامل، 35.36% نفذت جزئيا، 4.54% مخططة، و18.9% لم تنفذ. إن التحديات الأساسية التي تواجهها الدول الأعضاء، من بين أمور أخرى، هي كالتالي:

- الحاجة إلى التنسيق الفعال بين وكالات الحدود المشاركة في عمليات التصدير / الاستيراد
- الحاجة إلى إطار قانوني شامل ومناسب يتماشى مع المعايير الدولية
- عدم وجود نظام جيد لإدارة الضمان ومراقبة العبور الجمركي
- نقص القدرات والموارد البشرية اللازمة لتنفيذ نظام العبور الجمركي
- غياب نظم فعالة لإدارة المخاطر للعبور الجمركي
- ضعف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ونظم إدارة الترانزيت

وفي هذا الصدد توصل مجموعة عمل التجارة خلال اجتماعها الرابع عشر إلى توصيات السياسات التالية:

توصيات السياسات للاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل التجارة
• وضع إطار قانوني وإجرائي مناسب لإدارات الجمارك الوطنية عن طريق استخدام الاتفاقيات الدولية المتعلقة بنظم العبور الجمركي من بين أمور أخرى • وضع / تطوير نظام تبادل إلكتروني فعال للمعلومات بين جميع الوكالات ذات الصلة وخاصة بين الدول المتجاورة • تطوير نظام فعال لإدارة ومراقبة أنظمة العبور الجمركي

- تيسير الإجراءات والمستندات اللازمة لتسهيل عمليات النقل
- تطوير نظم إدارة المخاطر المتكاملة لإدارة إجراءات الجمارك العابرة وتسهيلها
- ضمان إدارة حدود جيدة التنسيق من خلال تعزيز التعاون بين مختلف وكالات مراقبة الحدود ومع البلدان المتجاورة وكذلك تعيين منسق عبور وطني
- تطوير الآليات اللازمة (مثل برنامج شراكة الجمارك-الأعمال) لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص مع تصميم السياسات والإجراءات المتعلقة بالعبور.

1.2. المشروعات التي يمولها الكومسيك في مجال التجارة لتنفيذ توصيات السياسات الوزارية

بالنسبة لفترة التنفيذ 2019 نفذت أربعة مشاريع في إطار تمويل مشاريع الكومسيك. وكان المشروع الأول بعنوان "تمكين صناعة الحلال لتعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي" التي تنفذها وزارة التجارة الإندونيسية، وهو المشروع الذي يهدف إلى زيادة الوعي والامتثال للصناعة بمفهوم الحلال والقواعد الأساسية واللوائح التي تطبقها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وتتألف أنشطة المشروع من تدريب وورشة عمل وزيارة دراسية إلى تركيا. وفي الوقت الذي كانت الزيارة الدراسية تدور حول تعلم تجربة تركيا في هذا المجال، ركزت ورشة العمل والتدريب على فهم مفهوم منتجات الحلال والقواعد واللوائح الأساسية التي تطبقها الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

المشروع الثاني الذي تنفذه وزارة الاقتصاد والتجارة اللبنانية بعنوان "دعم التعاونيات لتعزيز وصولها

إلى أسواق منظمة التعاون الإسلامي"، وهو المشروع الذي تضمن زيارة دراسية إلى تركيا وحلقة عمل تدريبية بهدف توسيع الفرص الاقتصادية للمنتجين اللبنانيين والأردنيين والأتراك من خلال دعم الأنشطة المدرّة للدخل. يهدف المشروع إلى العمل كأساس لبناء ركائز البنية التحتية لقدرة المستفيدين على التأقلم، والأهم من ذلك تعزيز البنية التحتية الجيدة كأداة لتقليل الحواجز التجارية.

نفذت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني المشروع الثالث خلال فترة تنفيذ 2019 لتمويل مشاريع الكومسيك. ويحمل المشروع عنوان "إدخال منتجات التصدير الفلسطينية إلى دول مختارة في منظمة التعاون الإسلامي". وقد كانت الأنشطة مكونة من زيارتين دراسيتين لإندونيسيا والعراق بهدف مناقشة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية في كل بلد مستهدف. وقد عُقد العديد من اجتماعات أصحاب المصلحة للبحث عن طرق لتسهيل حركة البضائع بين فلسطين والعراق وإندونيسيا. وفي النهاية وُضعت خطط عمل مفصّلة بالاشتراك مع الجهات النظيرة لتنفَّذ في العام التالي.

نفذ معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس المشروع الرابع في عام 2019 بمشاركة تركيا وماليزيا تحت عنوان "زيادة الوعي الحلال في بلدان منظمة التعاون الإسلامي". ولقد كان هدف المشروع زيادة الوعي الحلال والمعرفة بين المتخصصين في القطاعين العام والخاص من خلال إنتاج مواد الوسائط المتعددة عالية الجودة والمعرفة. كما تضمن المشروع إنتاج أفلام قصيرة ودليل تدريبي حلال مصور وإصدار كتاب رسوم تصويرية وتلوين لهذه الغاية.

1.3. جهود البلدان الأعضاء لتنفيذ توصيات السياسات التجارية للكومسيك

من أجل تحسين متابعة توصيات السياسات بادر مكتب تنسيق الكومسيك لإعداد وتعميم نموذج تقييم على جهات الاتصال التجارية للكومسيك قبل الاجتماع السنوي السابع لمركز تنسيق مجموعة عمل الكومسيك.

وعلاوة على ذلك وضع مكتب تنسيق الكومسيك نظام متابعة سياسات الكومسيك لضمان متابعة أكثر فعالية لتنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك. وتهدف نماذج التقييم والبرنامج الخاص بالأمن الغذائي إلى تسهيل الإبلاغ عن التطورات في الدول الأعضاء فيما يتعلق بتنفيذ توصيات السياسات التي اعتمدتها الاجتماعات الوزارية للكومسيك، لا سيما الاجتماع الرابع والثلاثين.

ووفقا للتعليقات الواردة من الدول الأعضاء، تم الإبلاغ عن الجهود الوطنية التالية بما يتوافق مع توصيات سياسات الكومسيك.

- فيما يتعلق بتوصيات السياسات الوزارية بشأن تحسين تعاون وكالة الحدود، بدأت إندونيسيا تتخذ تدابير قانونية و / أو إدارية تماشيا مع سياساتها الوطنية وجهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا (أسيان). كما أبدت إندونيسيا استعدادها لتلقي وتقديم المساعدة التقنية في مجال تعاون وكالات الحدود، بما في ذلك تبادل الخبراء أو ورش العمل أو الندوات.

- فيما يتعلق بتوصيات السياسات العامة بشأن تعزيز امتثال الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي للمعايير الدولية، فإن إندونيسيا وتركيا لديهما تدابير إدارية أو قانونية مستمرة، لا سيما في سبيل تنفيذ توصية السياسات الخاصة بمسألة "تقوية معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس لاعتماد معايير منسقة وتطوير بنية تحتية للجودة" في منظمة التعاون الإسلامي لتعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي ".

- فيما يتعلق بأنظمة النافذة الواحدة،

  – تعقد إندونيسيا ورش عمل وزيارات دراسية وتبادل الخبراء من أجل تنفيذ توصيات السياسات.

– يمتلك المغرب نظام النافذة الواحدة يحمل اسم (PORTNET)، وهو آلية فعالة لدمج سلسلة التوريد التجارة الخارجية كاملة.

– تعد فلسطين دراسة جدوى لإنشاء نظام النافذة الواحدة وتحتاج إلى مساعدة فنية في هذا الصدد.

- فيما يتعلق بتوصيات السياسات العامة بشأن المناطق الاقتصادية الخاصة،

– تبذل إندونيسيا بعض الجهود المستمرة لوضع استراتيجية في هذا المجال، كما تزاول العديد من الأنشطة مثل ورش العمل والندوات والمؤتمرات والزيارات الدراسية في هذا المجال.

– أقرت أذربيجان خارطة طريق استراتيجية بشأن الاقتصاد الوطني، وهي استراتيجية تعتزم إقامة مناطق اقتصادية جديدة وفقا لأولويات التنمية. كما تمتلك أذربيجان اللوائح اللازمة بخصوص المناطق الاقتصادية الخاصة.

– تمتلك فلسطين استراتيجية المدن الصناعية، كما أعدت مشروع لائحة من خلال الأخذ في الاعتبار توصيات سياسات الكومسيك ذات الصلة.

- فيما يتعلق بإدارة المخاطر الجمركية،

– تعمل فلسطين على تطوير إستراتيجية جمركية، كما أن لديها بعض القيود الإدارية والتنظيمية في هذا الصدد. هذا فضلا عن أنها بحاجة إلى مساعدة تقنية مثل برامج التدريب لتحقيق هذا الغرض.

– تبذل إندونيسيا جهودا متواصلة لإعداد استراتيجية لإدارة المخاطر الجمركية فيما يتعلق بتنفيذ توصيات سياسات الكومسيك في هذا المجال.

– يبذل السودان بعض الجهود القائمة لإطلاق استراتيجية حول إدارة المخاطر الجمركية بما يتماشى مع توصيات سياسات الكومسيك، كما أعرب عن حاجته للمساعدة الفنية مثل برامج الزيارات الدراسية والتدريب.

- فيما يتعلق ببرامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين،

– تبذل إندونيسيا جهودا متواصلة لوضع استراتيجية بشأن برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، كما نظمت ورشة عمل في هذا الصدد.

– يمتلك الأردن برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، كما وأعرب استعداده لتقديم المساعدة الفنية إلى البلدان الأخرى مثل تبادل الخبراء.

– لا تمتلك فلسطين برنامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، وتحدثت عن بعض التحديات التي تواجهها مثل نقص القدرات المؤسسية والبشرية وكذلك الخبرة التقنية وأنها بحاجة إلى مساعدة تقنية لمواجهة هذه التحديات.

– سلط السودان الضوء على الحاجة إلى المساعدة الفنية مثل الزيارات الدراسية وتبادل الخبراء في برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين. علاوة على ذلك، تم التأكيد على بعض التحديات بما في ذلك القيود التنظيمية والإدارية والقيود المالية والافتقار إلى القدرات المؤسسية والبشرية والخبرة التقنية في هذا الصدد.

- ضمنت تركيا تغطية غالبية توصيات السياسة بشأن برامج المشغلين الاقتصاديين المعتمدين، لا سيما فيما يتعلق بالتدابير الإدارية بما يتماشى مع الاتفاقيات والمعايير الدولية مثل قانون الجمارك للجماعة

الأوروبية والإطار الآمن لمنظمة الجمارك العالمية للمعايير واتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة.

1.4. التطورات والأنشطة الأخرى المتعلقة بالتجارة التي تنظمها مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي

نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية:

إن نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية هو أهم مشروع للكومسيك في مجال التجارة، بناء على ثلاث اتفاقيات، وهي: الاتفاقية الإطارية، والبروتوكول الخاص بنظام التعريفة التفضيلية، وقواعد المنشأ. وبعد تصديق 10 دول أعضاء على الأقل على الاتفاقات الثلاث، تم الانتهاء من الأساس القانوني للنظام في أغسطس/آب 2011.

ومن أجل تفعيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية يتعين على 10 دول أعضاء الوفاء بشرطين في الوقت ذاته: التصديق على الاتفاقات الثلاثة للأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية وعرض قائمة الامتيازات على أمانة لجنة المفاوضات التجارية. وفي هذا الصدد تم الوصول إلى العدد المطلوب من البلدان الأعضاء لتشغيل النظام بحلول نهاية عام 2014.

ومع ذلك فإنه من أجل دخول النظام حيز التنفيذ هناك بعض الخطوات العملية التي يتعين على الدول الأعضاء المشاركة اتخاذها. الخطوة الأكثر أهمية في هذا السياق هي تحديث قوائم الامتياز. واعتبارا من سبتمبر/أيلول 2019 كانت هناك 13 دولة عضوة وهي تركيا وماليزيا وباكستان والأردن وبنغلاديش

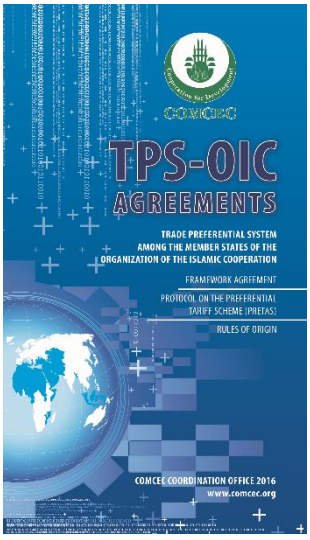

وإيران والمغرب بالإضافة إلى أمانة مجلس التعاون الخليجي نيابة عن الدول الأعضاء الستة البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة) نقلت قوائم الامتياز المحدثة إلى أمانة لجنة المفاوضات التجارية. وقد طلبت الدورة الرابعة والثلاثون للكومسيك المنعقدة في الفترة من 26 إلى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 في إسطنبول من أمانة لجنة المفاوضات التجارية التواصل مع الدول الأعضاء المشاركة المعنية لضمان تقديم قوائم الامتياز بنفس الشكل وتعميمها بين الدول الأعضاء ذات الصلة وفقا لذلك.

وعلاوة على ذلك بعد تقديم قوائم الامتياز المحدثة من قبل العدد المطلوب من الدول الأعضاء، ستبدأ التجارة التفضيلية بموجب نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية مع بعض الترتيبات التي يتعين اتخاذها في سلطات الجمارك في كل دولة مشاركة وفقا للأحكام ذات الصلة من قواعد منشأ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية.

يمكن الوصول إلى قائمة الدول الأعضاء الموقعة / المصدقة على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية على الرابط التالي: http://www.comcec.org/en/wp-content/uploads/2019/02/TPS-OIC-List-of-Signature-and-Ratification-EN.pdf

وبالإضافة إلى الاستعدادات الفنية لتشغيل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية، تنظم مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي ذات الصلة أنشطة مختلفة من أجل زيادة الوعي حول الفوائد المحتملة لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية.

في هذا الصدد، نظّم المركز الإسلامي لتنمية التجارة "ورشة عمل إقليمية حول نظام الأفضليات التجارية

فيما بين الدول الإسلامية والنظام التجاري متعدد الأطراف" بالتعاون مع مكتب تنسيق الكومسيك في 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2018 في الخرطوم / السودان.

علاوة على ذلك نظم مكتب تنسيق الكومسيك على هامش الاجتماع التنسيقي السنوي السابع لجهات تنسيق الكومسيك التي عقدت في يوليو/تموز 2019 حلقة تدريبية حول نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية لغامبيا والكاميرون والصومال.

معارض التجارة الإسلامية:

تنظم المعارض التجارية الإسلامية لزيادة التبادل التجاري بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي والترويج للمنتجات والصناعات والخدمات في البلدان الأعضاء في المنظمة. وقد أقيم المعرض التجاري الإسلامي السادس عشر في الفترة 7-13 أبريل/نيسان 2019 في بغداد بالعراق.

وبالإضافة إلى المعارض التجارية الإسلامية تنظم معارض خاصة بالقطاع من قبل الدول الأعضاء بالتعاون مع المركز الإسلامي لتنمية التجارة. وفي هذا الصدد، تماشيا مع القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك، أقيم "معرض الحلال السادس لمنظمة التعاون الإسلامي" في الفترة من 29 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 2 ديسمبر/كانون الأول 2018 في إسطنبول / تركيا بالتعاون مع معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس و"معرض الصحة الدولي الرابع". في 7-9 ديسمبر/كانون الأول 2018 في أبيدجان / ساحل العاج.

2. النقل والاتصالات

2.1. مجموعة العمل للنقل والاتصالات

تشكل البنية التحتية للنقل والاتصالات عنصرا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان. ويرتبط نمو الاقتصاد والإنتاج في منطقة معينة ارتباطا وثيقا بالبنية التحتية للنقل وأنظمة النقل التي تمكّن من زيادة الإنتاجية من خلال انخفاض التكاليف اللوجستية وتوفير المدخرات والوصول إلى أسواق توريدات ويد عاملة الأكبر.

وفي ضوء الدور الاستراتيجي للنقل في التنمية الاقتصادية للبلدان، تتطلب استثمارات النقل الكبرى تقييما

دقيقا للمشاريع وتنسيق النقل الفعال بين وكالات التخطيط والسلطات المعنية الأخرى. وفي هذا الصدد، تتمتع تقييمات مشاريع النقل بأهمية قصوى للحصول على النتيجة المتوقعة للاستثمار وكذلك الحفاظ على الموارد الشحيحة للبلد. وعلاوة على ذلك، فإن تقييم المشروع أمر لا غنى عنه لتحديد قيمة وتكلفة مشاريع النقل التي سيتم تمويلها وتنفيذها. كما يهدف بشكل أساسي لمعرفة المشاريع التي تقدم أفضل قيمة مقابل الشعر. لذلك، يعتبر تحسين تقييم مشاريع النقل من بين أهم العوامل التي تؤثر في نجاح استثمار النقل في أي بلد.

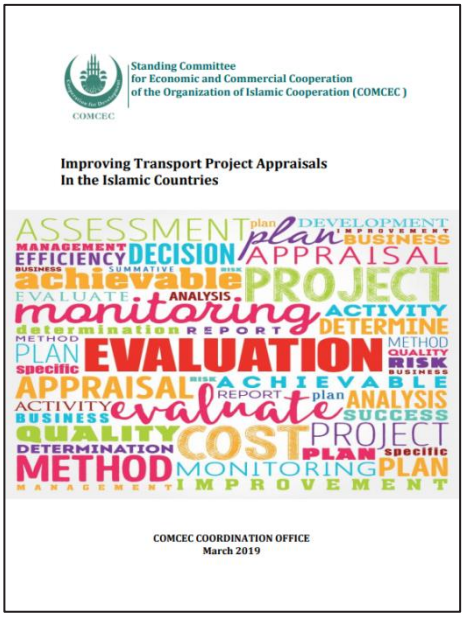

ونظرا لأهميتها البالغة، كرست مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات اجتماعها الثالث عشر لموضوع تقييم مشاريع النقل. ووفقا لذلك، عقد الاجتماع الثالث عشر للمجموعة في 21 مارس/آذار 2019 في أنقرة تحت عنوان "تحسين تقييم مشاريع النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وخلال الاجتماع ناقش ممثلو الدول الأعضاء وتبادلوا وجهات نظرهم وخبراتهم حول كيفية تعزيز تقييم مشاريع النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. كما ناقشوا التوجهات العالمية وأفضل الممارسات في العالم من أجل استخلاص دروس ملموسة منها.

وقد حدد التقرير البحثي الذي أعد لهذا الاجتماع إطارا مفاهيميا لتقييم مشاريع النقل ودرس التوجهات العالمية والممارسات الحالية والتوصيات الملموسة المقترحة لتحسين تقييمات مشاريع النقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي إطار التقرير، تمت زيارة ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (إيران والأردن ونيجيريا) وتم تحليل ممارسات تقييم مشاريع النقل في هذه البلدان تحليلا متعمقا. كما تجرى تحليلات معمقة إضافية لأفغانستان وموزمبيق والمملكة العربية السعودية. وإلى جانب دراسات الحالات هذه، أجريت دراسة استقصائية تركز على الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والممارسات الدولية من أجل تقييم ممارساتها فيما يتعلق بتقييمات مشاريع النقل.[2]

[2] مكتب تنسيق الكومسيك، أنظمة النافذة الواحدة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، 2017.

وقد أبرز التقرير البحثي الإخفاقات الرئيسة التالية المتعلقة بممارسات تقييم مشاريع النقل في دول منظمة التعاون الإسلامي:

- عدم التعاون والتنسيق بين السلطات العامة ذات الصلة

- نقص ونقص البيانات والإحصاءات الدقيقة وقصورها

- إطار قانوني ومؤسسي غير واضح، وعدم وجود مبادئ توجيهية ضرورية بشأن محتوى تقييمات المشروع

- ضعف نظام الإدارة الذي يحدد الأدوار الواضحة والمنفصلة للمؤسسة التي تراجع وتوافق على تقييم المشاريع

- عدم كفاية القدرات المؤسسية والبشرية للتنفيذ الفعال لتقييم المشاريع

- عدم وجود تقييم سابق

وفي ضوء النتائج الرئيسة للتقرير والمداولات التي تمت خلال اجتماع مجموعة عمل للنقل والاتصالات الثالث عشر، توصلت مجموعة العمل إلى توصيات السياسات التالية:

توصيات السياسات للاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل النقل والاتصالات
• وضع إطار منهجي لتقييم مشاريع النقل مع الإشارة إلى الأهداف والأنواع والمنهجيات المستخدمة. • تطوير / تحسين الكتيبات الإرشادية والمبادئ التوجيهية لضمان إجراء تقييمات مشاريع النقل بشكل فعال ومتناسق، فضلا عن التنفيذ الفعال لتلك القائمة. • تطبيق تقييمات مشاريع النقل كجزء رئيس من دورة المشروع الكاملة والاستفادة من البيانات / المعلومات عالية الجودة وكذلك الدروس المستفادة من تنفيذ المشروع (المشاريع) السابقة.

- تشجيع تحسين قدرة تقييمات مشاريع النقل من خلال نظام لإصدار الشهادات الرسمية للكفاءات وتبادل الخبرات وبرامج التدريب والندوات والمؤتمرات وورش العمل وما إلى ذلك.

ومن ناحية أخرى، تتطلب الخاصية الشبكية لقطاع النقل بذل جهود مشتركة وعمليات تعاونية لصنع القرار لتخطيط وإدارة نظام نقل فعال وذي تأثير قوي. وخلال السنوات الأخيرة دفعت الحاجة المتزايدة لتطوير البنية التحتية وقيود الميزانية في بعض البلدان النامية والمتقدمة الحكومات إلى البحث عن طرق جديدة لتمويل استثمارات البنية التحتية.

يتمثل أحد الخيارات في إشراك تمويل القطاع الخاص وخبراته في توفير البنية التحتية والخدمات العامة من خلال مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تعتبر الأدوات التي تدخل فيها هيئات القطاع العام في اتفاقات تعاقدية طويلة الأجل مع كيانات القطاع الخاص لبناء أو إدارة مرافق البنية التحتية للقطاع العام. وفي هذا الإطار اكتسب استخدام تطبيقات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية شعبية كبيرة متزايدة كوسيلة لإشراك القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية العامة. إن الخصائص الأساسية للشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عمليات تقديم العطاءات التنافسية والابتكار والخبرات في القطاع الخاص وتقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص. ومع ذلك ونظرا لارتفاع درجة المخاطر التي تؤثر في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لا تزال الإدارة الفعالة للمخاطر تمثل مشكلة حرجة ينبغي معالجتها. وفي هذا الصدد، فإن إدارة المخاطر في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنقل تحمل أهمية كبرى لزيادة جودة البنية التحتية للنقل الوطنية وخدمات النقل.

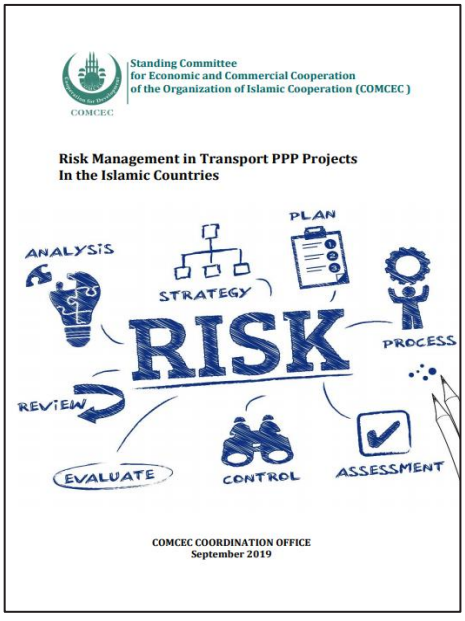

ونظرا لأهميتها ركزت مجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات في اجتماعها الرابع عشر على إدارة المخاطر في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنقل. وفي هذا الصدد عُقد الاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل الكومسيك للنقل والاتصالات في 3 أكتوبر 2019 في أنقرة، وكان موضوعه "إدارة المخاطر في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنقل في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

وقد كشف التقرير البحثي الذي تم إعداده للاجتماع عن نتائج مهمة فيما يتعلق بإدارة المخاطر في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنقل في العالم وكذلك في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي إطار التقرير تمت زيارة ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (تركيا وساحل العاج والأردن) وتحليل ممارسات إدارة المخاطر في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنقل في هذه البلدان تحليلا عميقا.

وفي هذا الإطار سلط التقرير الضوء على الإخفاقات الرئيسة التالية المتعلقة بإدارة المخاطر في ممارسات مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنقل في دول منظمة التعاون الإسلامي:

- - ضعف الإطار القانوني
- - نظام حكم ضعيف يحدد تقسيم العمل بين مختلف أصحاب المصلحة
- - محدودية القدرات المؤسسية والبشرية للتعامل مع إدارة المخاطر في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنقل بجميع أبعادها

- غياب المبادئ التوجيهية اللازمة بشأن محتوى إدارة المخاطر في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص النقل

وفي ضوء النتائج الرئيسية للتقرير والمناقشات التي تمت خلال اجتماع مجموعة عمل النقل والاتصالات الرابع عشر، توصلت المجموعة إلى توصيات السياسات التالية:

توصيات سياسات للاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل النقل والاتصالات
• تشجيع تطوير / تحسين الإطار القانوني من خلال اعتماد تشريع مخصص للشراكة بين القطاعين العام والخاص. • إسناد مسؤوليات واضحة لإدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص على مدار دورة حياتها وإنشاء / تعزيز وحدة / إدارة داخل الحكومة لتحقيق هذه الغاية. • دعم استخدام الأدوات التقنية والتحليلات المناسبة إلخ، وتطوير قاعدة بيانات قوية وكفاءات لتقليل المخاطر خلال تنفيذ مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. • وضع / تحسين المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر وقوائم المراجعة لتحسين تنفيذ مشاريع

2.2. المشاريع التي تمولها الكومسيك في مجال النقل والاتصالات لتنفيذ توصيات السياسات

وأما فيما يتعلق بالمشاريع التي تمولها الكومسيك لتنفيذ توصيات سياساته، تم تنفيذ ثلاثة مشاريع في مجال التعاون في مجال النقل والاتصالات في عام 2019 من قبل غامبيا والأردن وإيران في إطار تمويل مشاريع الكومسيك. كما نفذت غامبيا مشروع "تحسين القدرات البشرية والمؤسسية لنظام الإدارة المتكاملة لقواعد البيانات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي" بمشاركة السنغال ونيجيريا وتركيا، وهو مشروع يهدف إلى تطوير إدارة متكاملة لقاعدة بيانات النقل في غامبيا بدعم من الدول الشريكة في المشروع. وفي هذا الصدد، أجريت زيارة دراسية إلى تركيا لاكتساب الخبرة في نظام إدارة قواعد بيانات النقل هناك، كما نُظم تدريب في غامبيا لتحليل وتعلم معايير وإجراءات ووظائف نظام إدارة قواعد بيانات النقل.

نفذ الأردن مشروعا بعنوان "إعادة مد خط سكة حديد الحجاز العثماني القديم - المرحلة الثانية" مع الدول الشريكة مصر وتركيا. ويهدف المشروع إلى مناقشة فرص التمويل لإعادة بناء خط سكة حديد الحجاز وتبادل الخبرات في مجال تخطيط السكك الحديدية مع الدول الشريكة في المشروع. وفي هذا الصدد، نُظم

تدريب حول دراسات الجدوى وهندسة السكك الحديدية والتخطيط إلى جانب ورشة عمل لمناقشة الفرص والتحديات المتعلقة بمتطلبات التمويل لخط سكة حديد الحجاز.

ونفذت إيران المشروع الثالث بعنوان "زيادة النقل والتجارة عبر البحار في إطار نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية" مساهمات قيمة من الدول الشريكة عمان وباكستان وقطر وتركيا. ويهدف المشروع إلى البحث عن حلول عملية في إطار نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية لتسهيل التجارة عن طريق خفض تكاليف النقل الدولي بحرا. وخلال فترة المشروع أصدر تقرير بحثي بناء على زيارات دراسية إلى الدول الشريكة والتحليلات المكتبية. ويتألف التقرير بشكل أساسي من الوضع الحالي للتجارة والنقل البحري في دول منظمة التعاون الإسلامي وحول العالم، وتحليل مفصل للقطاعات في البلدان المعنية، واستراتيجيات ملموسة وتوصيات سياسيات لمجتمع منظمة التعاون الإسلامي كله.

2.3. جهود البلدان الأعضاء لتنفيذ توصيات سياسات الكومسيك في مجال النقل والاتصالات

وفقا للتعليقات الواردة من الدول الأعضاء على استمارات التقييم ونظام متابعة سياسة الكومسيك، تم الإبلاغ عن الجهود الوطنية التالية بما يتوافق مع توصيات سياسات الكومسيك:

- فيما يتعلق بتوصيات السياسات الوزارية بشأن زيادة تغلغل الإنترنت واسع النطاق في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،
- تدرس جزر المالديف وضع استراتيجية / خطة عمل / خريطة طريق ولائحة / قانون / إجراء إداري بهدف تعزيز المعرفة الرقمية في البلاد. وفي هذا الصدد، أبدت جزر المالديف استعدادها لتلقي المساعدة التقنية، لا سيما برامج التدريب على انتشار الإنترنت واسع النطاق ولتوفير تبادل الخبراء للبلدان الأعضاء التي تطلب ذلك.

- فيما يتعلق بتوصيات السياسيات المتعلقة بإدارة ممرات النقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،
  - تفكر إندونيسيا في وضع استراتيجية / خطة عمل / خريطة طريق بهدف توفير إطار قانوني ومؤسسي وتنظيمي تمكيني لضمان التنسيق والتعاون الفعالين بين البلدان المعنية.

  - تعمل تركيا على وجود إطار تنظيمي كهذا.

- للأردن أمانة تنفيذية لتسهيل استراتيجية النقل والتجارة التي تهدف إلى ضمان التنسيق والتعاون الفعالين وتبسيط الإجراءات وتنسيقها في عمليات النقل والتجارة.

- نفذ الأردن وتركيا أنشطة مثل التدريب وورشة العمل والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء والمؤتمرات والندوات بهدف تنفيذ توصيات السياسات ذات الصلة. وقد عبرت الدولتان عن إمكانية تقديم المساعدة الفنية من خلال الندوات وتبادل برامج الخبراء إلى الدول الأعضاء الأخرى التي ترغب في لتنفيذ توصيات السياسات في هذا المجال.

- يعتبر نقص القدرات المؤسسية والبشرية والخبرات الفنية والقيود المالية من بين بعض التحديات التي أوضحتها إندونيسيا لتنفيذ توصيات السياسات ذات الصلة. وتحتاج إندونيسيا إلى برنامج الزيارة الدراسية والتدريب كمساعدة تقنية لتنفيذ توصيات السياسات في هذا المجال.

- فيما يتعلق بتوصيات السياسات بشأن تخطيط البنية التحتية الوطنية للنقل:

- يمتلك الأردن وتركيا استراتيجية / خطة عمل / خارطة طريق خاصة بإعداد وتنفيذ خطط النقل الوطنية الرئيسية. كما تبذل إندونيسيا جهودا مستمرة لتحقيق هذه الغاية.

- علاوة على ذلك، تبذل تركيا وإندونيسيا جهودا من أجل تحديد مؤشرات أداء شاملة وذات صلة من أجل الرصد والتقييم الفعال لأداء خطط النقل ونتائجها وتبادل النتائج مع أصحاب المصلحة المعنيين من القطاعين العام والخاص.

- بينما عبرت إندونيسيا عن حاجتها إلى برامج تدريب كمساعدة تقنية لتنفيذ توصيات السياسات في هذا المجال، يمكن للأردن توفير عملية تبادل الخبراء للدول الأعضاء الأخرى الرغبة في تنفيذ توصيات السياسات.

- نفذت إندونيسيا والأردن وتركيا أنشطة مثل ورشة العمل والزيارة الدراسية والتدريب وتبادل الخبراء بهدف تنفيذ توصيات السياسات ذات الصلة.

3. السياحة

3.1. مجموعة عمل السياحة

لتحقيق تنمية سياحية ناجحة يجب تخطيط الأنشطة السياحية وإدارتها بشكل صحيح بطريقة مستدامة. فالاستدامة تعكس التطور طويل الأجل لوجهة ما والتوازن بين الفوائد والتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وفي هذا الصدد، ركزت مجموعة عمل الكومسيك للسياحة في اجتماعها الثالث عشر الذي عقد في 13 فبراير/شباط 2019 في أنقرة على "استراتيجيات إدارة الوجهات المستدامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

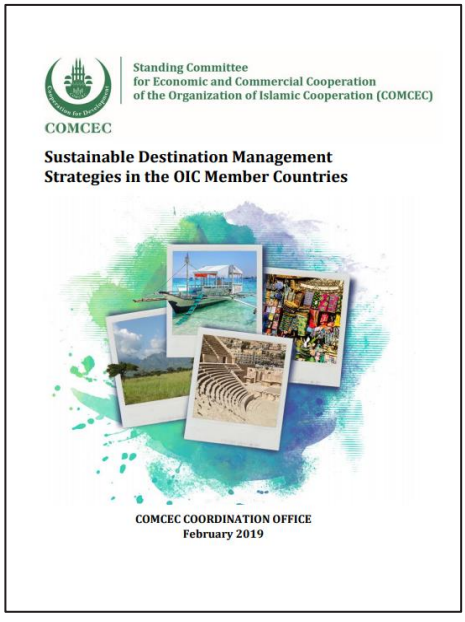

ووفقا للتقرير البحثي المقدم للاجتماع، شكلت السياحة في السنوات الأخيرة أكبر حركة للأشخاص في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، يوجد حوالي ما يقدر بنحو 1.5 مليار شخص يسافرون حول العالم كل عام، ولذلك فإن استهلاكهم للموارد الطبيعية، وخاصة الطاقة والمياه، يفرض طلبات ملحة على موارد العديد من البلدان. وإذا لم يتم التخطيط له بشكل صحيح يمكن أن يكون لنمو السياحة آثار سلبية على الأصول الطبيعية للوجهة والبيئة والمجتمعات المحلية. تهدف السياحة المستدامة إلى حماية التراث الطبيعي والثقافي للوجهة، وكذلك ضمان رفاهية المجتمعات المحلية وإرضاء السائحين، وهو ما يتطلب إدارة فعالة للوجهات ومراقبة مستمرة وتعاون أصحاب المصلحة في مجال السياحة.

وفي إطار التقرير البحثي المذكور أعلاه، أجريت زيارات ميدانية إلى جزر المالديف وعمان وأوغندا. ومن ناحية أخرى، أجريت الدراسات المكتبية لفلسطين والأردن والدنمارك وإيطاليا.

وفي ضوء النتائج التي توصل إليها التقرير البحثي، ركزت مجموعة العمل على التحديات التالية:

- محدودية المشاركة والتشاور مع أصحاب المصلحة
- عدم وجود هيئة / منظمة جامعة لتسهيل التنسيق بين أصحاب المصلحة الأساسيين
- قلة الوعي
- عدم كفاية الموارد المخصصة لجعل السياحة مستدامة
- عدم وجود إجراءات رسمية للرصد المستمر والإبلاغ عن استدامة الوجهة.

وقد توصل الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل السياحة إلى توصيات السياسات التالية:

توصيات سياسات الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل السياحة

- تحسين التمثيل العادل للمشاركة المجتمعية من خلال توفير برامج تدريب الموارد البشرية وبناء القدرات وإصدار الشهادات وتعزيز سلسلة القيمة المحلية ودمج الإنتاج المحلي في المشتريات وتقليل التسربات إلى أدنى حد وتشجيع ريادة الأعمال المحلية في السياحة وإجراء حملات إعلامية وزيادة الوعي السياحي من أجل سياحة مستدامة.
- تحديد مؤشرات الأداء الرئيسة للتنمية السياحية المستدامة القائمة على المعايير الدولية واتفاق تغير المناخ لرصد أداء كل بلد مقابل مجموعة من المؤشرات المحددة سلفا وتشجيع التدابير التصحيحية عندما لا تتحقق الأهداف.
- تحديد الموارد السياحية الملموسة وغير الملموسة للسياحة الحالية من خلال الأخذ في الاعتبار وجهات لديها القدرة وحمايتها طويلة الأجل وبقائها مع تجنب السياحة المفرطة.
- قد يتم عرض الآليات المطلوبة (مثل المساهمة الطوعية وضريبة السياحة والرسوم البيئية) لتمويل أنشطة الاستدامة التي تهدف إلى حماية نوعية الحياة المحلية والمحافظة عليها وتقليل التكاليف المرتبطة بالسياحة.
- ضمان فعالية تخطيط وتسويق الوجهة بطريقة يلبي فيها العرض والطلب المستوى الأمثل ويكون متنوعا.

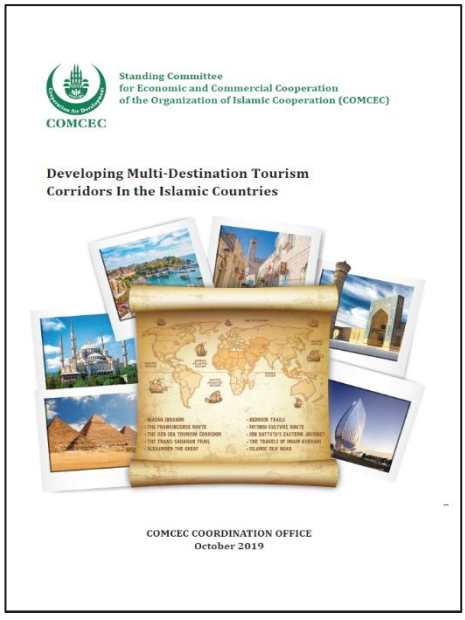

تشترك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في موارد طبيعية وثقافية مشتركة، والتي ستكون أساسا لتطوير ممرات وعلامات تجارية سياحية متعددة الجنسيات. تتطلب المنتجات السياحية الطبيعية والثقافية المختلفة لدول منظمة التعاون الإسلامي المنتشرة في أربع قارات منهجا كليا لإدارة المنتجات السياحية وتسويق وجهات وإنشاء علامات تجارية مشتركة وتحسين تجارب الزوار. كما أن إنشاء ممرات سياحية متعددة الجنسيات محتملة في دول منظمة التعاون الإسلامي ودمج هذه الممرات في سياسات التخطيط والتنمية للسياحة في كل بلد من شأنه أن يؤدي إلى تطوير وتسويق وإدارة هذه الوجهات متعددة الجنسيات بشكل مشترك، وكذلك سيكون من المفيد للدول الأعضاء أن تتعاون وتتآزر لتطوير صناعاتها السياحية.

وبالنظر إلى أهمية الموضوع، عقد الاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل السياحة في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2019 في أنقرة بتركيا تحت شعار "تطوير ممرات سياحة متعددة الوجهات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"، كما تناولت المجموعة تقريرا بحثيا حول هذا الموضوع. ووفقا للتقرير، فإن وجود بنية تحتية صلبة هو أحد عوامل النجاح الحاسمة لإنشاء الممرات. وفي هذا الصدد، يمثل تطوير البنية التحتية تحديا صعبا بالنسبة لممرات السياحة متعددة الوجهات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، لا سيما بالنسبة للبلدان التي تواجه قيودا مالية. تُبذل الجهود لتحسين الترابط والاتصال في دول منظمة التعاون الإسلامي، والتي يمكن أن تعزز من تنقل السياح على امتداد مراكز التسوق عبر الحدود في هذه المناطق، كما أن إشراك أصحاب المصلحة المحليين وضمان دعمهم للممر هو مفتاح نجاح الممرات السياحية متعددة الوجهات. وعلاوة على ذلك، يتطلب التخطيط الناجح لإنشاء هذه الممرات بحثا مستفيضا من منظور تاريخي وثقافي وعملي يساهم في صياغة عنوان الممر وتقييم أصوله السياحية المحتملة. كما يمثل التمويل تحديا كبيرا لهذه الممرات بشكل عام؛ مع ممرات عالمية تحاول تنويع مصادر التمويل، الخارجية والداخلية على حد سواء، لضمان استدامة هذه الممرات.

وفي إطار التقرير البحثي المذكور أعلاه، أجريت زيارات ميدانية كذلك لممرات السياحة على طرق الحرير (أذربيجان وأوزبكستان وجمهورية قيرغيزستان وكازاخستان) باعتبارها ممارسات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وممرات السياحة في منطقة الدانوب (ألمانيا والنمسا وسلوفاكيا والمجر وكرواتيا وصربيا وبلغاريا ورومانيا وأوكرانيا ومولدوفا) كأمثلة من خارج منظمة التعاون الإسلامي. من ناحية أخرى، أجريت دراسات مكتبية لممر سياحة الأسرة المقدسة (مصر والأردن وفلسطين) وممر السياحة في منطقة الميكونج الكبرى (كمبوديا ولاوس وميانمار وتايلاند وفيتنام وأجزاء من جمهورية الصين الشعبية).

وفي ضوء النتائج التي توصل إليها التقرير البحثي، ركزت مجموعة العمل على التحديات التالية:

- جهود محدودة للبحث وجمع البيانات
- ضعف البنية التحتية
- الحاجة للمساعدة في صياغة موضوعات الممر وتحديد الموارد السياحية التي يتعين إدراجها
- مراقبة الأداء متأخرة عن أفضل الممارسات العالمية
- الاستخدام المحدود للعلامات التجارية الموحدة والتسويق الرقمي أو الاتصالات التسويقية المتكاملة
- مصادر تمويل غير كافية

وقد توصل الاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل السياحة إلى توصيات السياسات التالية:

توصيات السياسات للاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل السياحة
• وضع خطة لممرات تستند إلى تحليل SWOT شامل وتقييم البنية التحتية وتحليل القيمة الاجتماعية وتحديد الأصول من خلال البحوث التي يجريها الخبراء. • استخدام نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص للتخطيط والإدارة الفعال لممرات السياحة وتشجيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين والتعاون معهم.

- تحديد مجموعة شاملة من المؤشرات، وتعزيز جمع البيانات ذات الصلة بالسياحة المتسقة، وكذلك إجراء تحليل لرصد أداء الممر بفعالية وردود الفعل في استراتيجية الممر لترسيخ أسس التعاون.
- تحسين العلامات التجارية وتسويق ممرات السياحة في دول منظمة التعاون الإسلامي من بين أمور أخرى، ومنصات التسويق التفاعلية المشتركة والمحتوى الذي ينشئه المستخدمون (سرد القصص) في منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإنشاء علامات تجارية فريدة من نوعها.
- إنشاء وتنويع مصادر التمويل للممرات السياحية بهدف ضمان استدامة إدارتها وتسويقها.

3.2. مشروع موله الكومسيك في مجال السياحة لتنفيذ توصيات السياسات

فيما يتعلق بالمشاريع الممولة من الكومسيك لتنفيذ توصيات سياسات الكومسيك في مجال السياحة، تم تنفيذ خمسة مشاريع في مجال التعاون السياحي في سياق تمويل مشاريع الكومسيك في عام 2019.

نفذت وكالة السياحة الحكومية الأذربيجانية المشروع الأول بعنوان "منظمة إدارة الوجهات: إطار مفاهيمي لأذربيجان والكاميرون وإيران". يهدف المشروع إلى تطوير إطار عمل لتنظيم إدارة الوجهات النظرية لأذربيجان والكاميرون وإيران. يتكون المشروع من إعداد تقرير بحثي يعكس نتائج الزيارات الميدانية التي تمت خلال المشروع.

ونفذت غامبيا المشروع الثاني بعنوان "تدريب مزودي خدمة السكن في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على معايير السياحة الصديقة للمسلمين وتوفير خدمات الجودة". وهو المشروع الذي كان غرضه تعريف مقدمي خدمات الإقامة في غامبيا وأعضاء منظمة التعاون الإسلامي الآخرين بالسياحة الصديقة للمسلمين وتمكين هذه البلدان من تنظيم شؤون مؤسسات الإقامة الخاصة بهم بما يتماشى مع معايير السياحة الصديقة للمسلمين. وقد عقد البرنامج التدريبي، الذي تضمن نتائج جمعت خلال الزيارة الدراسية لماليزيا، في مقاطعة بانجول. وقد تم تدريب 20 متدربا من غامبيا ونيجيريا والسنغال بواسطة

برنامج تدريبي مدته 5 أيام على معايير السياحة الصديقة للمسلمين الخاصة بالفنادق فيما يتعلق بخدمات العملاء الضرورية للعملاء المسلمين.

نفذت وزارة الثقافة والسياحة في موزمبيق المشروع الثالث بعنوان "تحسين القدرات البشرية الخاصة بالسياحة الصديقة للمسلمين لتنظيم شؤون منشآت الإقامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" بمشاركة ماليزيا ونيجيريا والسودان وأوغندا. كان الهدف من هذا المشروع هو تمكين المشاركين من تنظيم مؤسسات الإقامة في ضوء إرشادات السياحة الصديقة للمسلمين لإنشاء منصة تنسيق على المستوى الوطني للمنتجات الحلال، وبالتالي زيادة القدرات المؤسسية للدول الأعضاء. وفي هذا السياق تم تنظيم برنامج تدريبي لتعزيز قدرة 15 مشاركا من القطاع العام ومنظمي الرحلات السياحية ووكلاء السفر في مجال السياحة الصديقة للمسلمين.نفذ المركز الإسلامي لتنمية التجارة المشروع الرابع بعنوان "تطوير السياحة الصديقة للمسلمين في غيانا وسورينام". وكان الغرض من هذا المشروع هو رفع مستوى الوعي حول السياحة الصديقة للمسلمين في غيانا وسورينام بهدف تعزيز النظام البيئي للسياحة الصديقة للمسلمين في هذين البلدين من خلال برنامج تدريبي. ونظم البرنامج التدريبي لرفع مستوى الوعي حول معايير وإرشادات السياحة الصديقة للمسلمين بمشاركة 63 متدربا من غيانا وسورينام.

نفذت مالي آخر المشاريع الذي حمل عنوان "تعزيز القدرات في مجال منظمات إدارة الوجهات السياحية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" بالشراكة مع بوركينا فاسو وساحل العاج وغينيا وموريتانيا والنيجر والسنغال وتوغو. ويهدف المشروع لتزويد الجهات الفاعلة ذات الصلة المسؤولة عن الإدارة والترويج السياحي لثمانية من بلدان غرب إفريقيا بمهارات إدارة الوجهات عن طريق إجراء برنامج تدريبي. ونظم برنامج تدريبي خاص بمنظمات إدارة الوجهات السياحية في مقاطعة باماكو بمشاركة 22 مشاركا من الدول المستفيدة.

3.4. منتدى سياحة القطاع الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك

يوفر منتدى سياحة القطاع الخاص بمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك قناة تواصل منتظمة لممثلي القطاع الخاص في البلدان الأعضاء. وفي هذا الصدد، نظمت وزارة الثقافة والسياحة في الجمهورية التركية، التي تتحمل مسؤولية أمانة المنتدى، الاجتماع السابع لمنتدى السياحة في القطاع الخاص لمنظمة التعاون الإسلامي / الكومسيك يوم 5 سبتمبر/أيلول 2019 في إسطنبول بتركيا تحت شعار "آفاق تطوير

السياح ة الصحية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وقد تناول المنتدى بالتفصيل الجوانب المختلفة للسياحة الصحية من منظور القطاع الخاص.

3.5. المؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة

اعتمدت الدورة العاشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة التي عقدت في الفترة ما بين 5 إلى 7 فبراير/شباط 2018 في دكا / بنغلاديش اختيار دكا (بنغلاديش) لتكون مدينة السياحة بمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2019، وجابالا (أذربيجان) مدينة السياحة بمنظمة التعاون الإسلامي لعام 2020. ورحبت الجلسة أيضا بالعرض المقدم من جمهورية أذربيجان لاستضافة الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة في عام 2020.

3. الزراعة

4.1. مجموعة عمل الزراعة

في الوقت الذي تعزز فيه التجارة الدولية النمو الاقتصادي وتحقق مكاسب الرفاهية، فإن العديد من البلدان النامية، بما في ذلك الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، تواجه صعوبات جمة تمنعها من جني فوائد التجارة الدولية بالكامل. ويتطلب تصميم وتنفيذ سياسات تجارة زراعية أفضل مراجعة الوضع الحالي للسياسات بشكل شامل، وهي الطريقة التي تسمح بتحديد وإزالة أي أوجه قصور ونقاط ضعف. وفي هذا الصدد، عقدت مجموعة عمل الكومسيك للزراعة اجتماعها الثالث عشر في 21 فبراير/شباط 2019 في أنقرة تحت شعار "مراجعة سياسات التجارة الزراعية لتعزيز التجارة الزراعية داخل منظمة التعاون الإسلامي"؛ إذ نظرت مجموعة العمل التقرير البحثي حول نفس الموضوع.ووفقا للتقرير البحثي، يوجد قدر كبير من الحماية من خلال معدلات الرسوم المرتفعة داخل

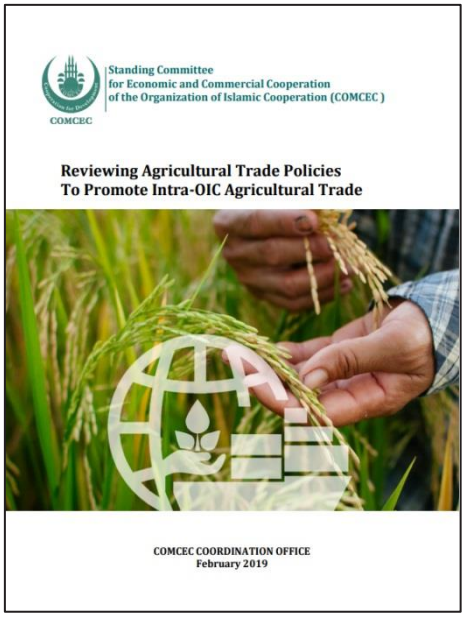

منظمة التعاون الإسلامي لبعض فئات المنتجات الحيوية مثل السكريات والبذور الزيتية، ويواجه المصدرون لهذه المنتجات رسوما مرتفعة تضعها الدول المستوردة.

من ناحية أخرى، لا تخضع بعض فئات المنتجات الرئيسة الأخرى مثل اللحوم لحماية عالية من الرسوم، ولكنها لا تزال تمثل حصة منخفضة من التجارة الزراعية بين دول منطقة منظمة التعاون الإسلامي. وبالتالي قد تكون التدابير غير الرسومية مسؤولة أيضا عن التجارة الزراعية المحدودة داخل منظمة التعاون الإسلامي في بعض المنتجات. وعلاوة على ذلك، يشير التقرير إلى أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لديها، في المتوسط، عدد أقل من الاتفاقيات التجارية مع بلدان المنظمة الأخرى مقارنة بالاتفاقيات التجارية مع الدول غير العضوة بمنظمة التعاون الإسلامي. بمعنى آخر، لدى كل دولة عضوة في منظمة التعاون الإسلامي 22 اتفاقية تجارية تفضيلية في المتوسط، منها 8.73 مع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وفي إطار التقرير البحثي، أجريت زيارات ميدانية في تركيا وغامبيا والمغرب، وأجريت دراسات مكتبية حول تشاد والبرازيل وتايلاند.

حدد التقرير البحثي بعض العوامل التي تؤثر سلبا في تدفقات التجارة الزراعية. وهي، من بين أمور أخرى، كالتالي:

- سوء حالة المعرفة والمعلومات التسويقية؛

- الموارد المالية المحدودة؛

- عدم كفاية المنتجين للتكيف التقني وعدم وضع معايير محددة للمنتجات؛

- محدودية توافر البيانات وموثوقية البيانات في مجال تدفقات التجارة الزراعية وتدابير سياسة التجارة الزراعية (بما في ذلك معدلات الرسوم الجمركية والتدابير غير الجمركية)؛

- ممارسات زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المنتشرة في جميع أنحاء دول منظمة التعاون الإسلامي.

وتمشيا مع النتائج الأساسية للتقرير المذكور أعلاه والمناقشات خلال الاجتماع الثالث عشر، قدم مجموعة عمل الزراعة توصيات السياسات التالية:

توصيات السياسات للاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل الزراعة
• الترويج للمنتجات الزراعية المتخصصة وشهادة الحلال من خلال تنويع المنتجات والعلامات التجارية واستراتيجيات التسويق والحملات الإعلانية. • تشجيع التعاون التجاري (مثل تعزيز الاستثمارات الزراعية وإلغاء تأشيرات العمل وما إلى ذلك) والتعاون غير التجاري (مثل تبادل أفضل الممارسات والخبرات التقنية ووضع معايير السلامة وما إلى ذلك) بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المجالات المتعلقة بالتجارة الزراعية. • الترويج لخفض التعريفة الجمركية والترتيبات الثنائية في المنتجات الأساسية (مثل السكر واللحوم والمواد الغذائية للحيوانات والبذور الزيتية والحيوانات الحية) • وضع وتنفيذ اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف (مثل نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الإسلامية) بهدف المساهمة في تنمية التجارة الزراعية التعاونية والمستدامة. • تعزيز قدرات البلدان الأعضاء في مجال جمع بيانات التجارة الزراعية وإدارتها ونشرها بهدف تصميم سياسات تجارة زراعية سليمة وقائمة على الأدلة.

وعلاوة على ذلك، تعتبر النظم الغذائية المستدامة هي قلب الرخاء الاقتصادي. ويُعرَّف النظام الغذائي المستدام بأنه "نظام غذائي يوفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع بطريقة لا تتعرض فيها القواعد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتوليد الأمن الغذائي والتغذية للأجيال القادمة للخطر".

وفي هذا الصدد عُقد الاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل الكومسيك للزراعة يومي 9-10 أكتوبر/تشرين الأول 2019 في أنقرة بتركيا وكان موضوعه "زيادة قدرة النظم الغذائية على الصمود في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مواجهة الأزمات الغذائية المستقبلية". وتماشيا مع القرار ذي الصلة الصادر عن الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك، فإن اجتماع مجموعة العمل هذا قد ساهم أيضا في الاستعدادات لتبادل وجهات النظر حول الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للكومسيك.

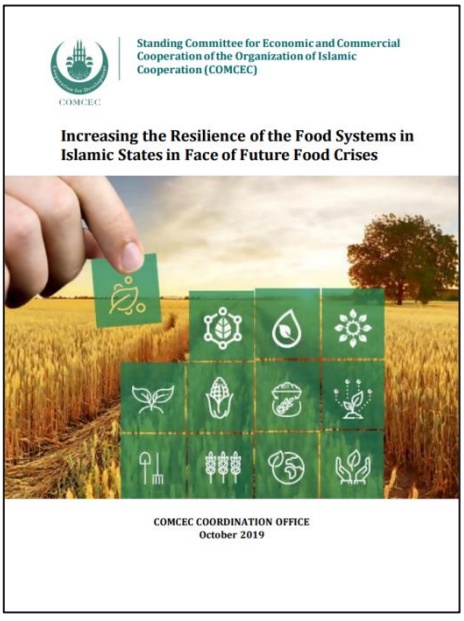

ووفقا للتقرير البحثي الذي تم إعداده لهذا الاجتماع، فإن 28 دولة من دول منظمة التعاون الإسلامي كانت من بين 54 دولة من بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض في العالم. وتعاني غالبية الدول المصنفة ضمن قائمة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض من ارتفاع معدلات سوء التغذية والظروف السياسية المعقدة وانخفاض الدخل. وعلاوة على ذلك، فقد شهد عام 2018 وجود 64.7 مليون شخص في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يواجهون أزمة غذائية أو ما هو أسوأ، ويواجهون إما فجوات في استهلاك الأغذية مع ارتفاع حاد في سوء التغذية أو تلبية هامشية لمتطلبات الحد الأدنى من الغذاء مع تدهور سريع في أصول سبل العيش. وقد كان العديد من هؤلاء الأشخاص في حالة طوارئ غذائية ويعانون من سوء التغذية الحاد أو فقدان شديد لأصول كسب الرزق.

بعض العوامل التي تؤثر سلبا في النظم الغذائية المستدامة هي:

- انخفاض مستوى الإنتاجية الزراعية والعمل

- عدم وجود بيانات موثوقة ومحدثة عن الأمن الغذائي

- تقلبات أسعار المنتجات الغذائية

- محدودية / انخفاض مستوى التجارة البينية للمنتجات الغذائية في دول منظمة التعاون الإسلامي بسبب ارتفاع الحواجز الجمركية وغير الجمركية

- الآثار الضارة لتغير المناخ على الزراعة والنظم الغذائية (الجفاف وندرة المياه)

وبالنظر إلى نتائج تقرير البحث والمناقشات التي جرت خلال الاجتماع، توصلت مجموعة العمل للزراعة إلى عدد من توصيات السياسات التي سيتم تقديمها إلى الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك تحت العناوين التالية:

- الإطار القانوني والتنظيمي
- تحسين الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية
- تطوير البنية التحتية
- التمويل والاستثمار
- أداء الأسواق والوصول إليها
- تشجيع التجارة الزراعية داخل منظمة التعاون الإسلامي / تذليل العقبات أمام التجارة
- القدرات البشرية والمؤسسية
- رصد الأمن الغذائي وتقييمه
- استراتيجيات التكيف والتخفيف للحد من الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث يتسبب بخا الإنسان إلخ
- التعاون الدولي والإقليمي

4.2. المشاريع التي يمولها الكومسيك في مجال الزراعة لتنفيذ توصيات السياسات

تم تنفيذ مشروعين في مجال التعاون الزراعي في سياق تمويل مشاريع الكومسيك في عام 2019. تم تنفيذ أول مشروع بعنوان "بناء القدرات على إدارة المستودعات والتخزين" بمشاركة ماليزيا وبنغلاديش وتركيا. ويهدف المشروع إلى زيادة المعرفة التقنية للمزارعين وجمعيات المزارعين في مجال التخزين وإدارة المستودعات. وفي هذا الصدد أجرى فريق المشروع زيارة دراسية إلى تركيا لجمع معلومات حول تجربتها في هذا المجال. هذا بالإضافة إلى عقد برنامج تدريبي في ماليزيا بمشاركة خبراء من الدول الشريكة تم خلاله تدريب المشاركين على مختلف القضايا المتعلقة بالتخزين وإدارة المستودعات.

نفذت تركيا المشروع الزراعي الثاني بعنوان "الحد من فقد الأغذية وهدرها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي" بمشاركة إندونيسيا وفلسطين والمغرب وقطر وتونس. وكان الغرض من المشروع تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية وزيادة الوعي بشأن الحد من فقد الأغذية والنفايات من خلال نهج شامل. وفي إطار المشروع أجرى فريق المشروع زيارة دراسية لإندونيسيا لفهم الوضع الحالي بشأن الحد من الخسائر الغذائية والنفايات مثل البنية التحتية القانونية والمعايير والدراسات والممارسات الجيدة إلخ. وعلاوة على ذلك نظم برنامج تدريبي في تركيا للمسؤولين وخبراء من الدول الشريكة. وقد ركز البرنامج على العديد من القضايا مثل مفهوم فقد الأغذية والنفايات، وأساليب المنظمات الدولية للتعامل مع هذه القضية، وممارسات الحد من فقد الأغذية وهدرها، والخدمات المصرفية للأغذية. وعقب البرنامج التدريبي مباشرة شهدت الورشة المنعقدة على هامش المشروع مناقشة الوضع الحالي في البلدان الشريكة بشأن فقد الأغذية وهدرها، ونتائج الزيارات الدراسية، وفرص التعاون بين البلدان الشريكة.

4.3. جهود البلدان الأعضاء لتنفيذ توصيات سياسات الزراعة للكومسيك

وفقا للتعليقات الواردة من الدول الأعضاء بشأن نماذج التقييم ونظام متابعة سياسة الكومسيك، تم بيان الجهود الوطنية التالية بما يتوافق مع توصيات سياسات الكومسيك.

- فيما يتعلق بتوصيات السياسات بشأن الحد من هدر الطعام،

– لدى أفغانستان برنامج شامل للتنمية الزراعية والأولوية الوطنية وجدول أعمال واستراتيجية الأمن الغذائي والتغذية وقانون سلامة الأغذية. كما شكلت أفغانستان لجنة

مجموعة الأمن الغذائي والزراعة بالإضافة إلى مجموعة عمل الأمن الغذائي والتغذية. كما نظمت العديد من الدورات التدريبية للعائلات والمزارعين والمهندسين والبستانيين وما إلى ذلك بخصوص القضايا التي تتنوع من مسائل الاستهلاك وتصميم التخزين البارد إلى الأمن الغذائي.

- طورت بنين استراتيجية بخصوص جمع الحبوب وبيعها (الذرة، الأرز، الذرة الرفيعة إلخ) للفئات الضعيفة من السكان.
- أدرجت تركيا، في الآونة الأخيرة، مسألة الحد من الخسائر الغذائية والنفايات بطريقة مستدامة على جدول أعمالها وأجرت العديد من الدراسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والدولي. وتخطط تركيا أيضا لبدء حملة "أنقذ غذائك" على النطاق الدولي. هذا فضلا عن إعداد تركيا مسودة استراتيجية وطنية وخطة عمل وخريطة طريق بشأن الحد من فقد الطعام وهدره والترويج لبنوك الأغذية وشبكات توزيع الأغذية ضمن نطاق حملة "أنقذ غذائك".
- عدّل الأردن تعليمات مراقبة جودة الفواكه والخضروات الطازجة وأنظمة ورش عمل حول الحد من خسائر ما بعد الحصاد.
- وضعت فلسطين السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، وهي سياسة استراتيجية تتكون من مجموعة شاملة ومنسقة من التدابير اللازمة لضمان الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين فيما بين عامي 2019-2030.

- فيما يتعلق بتنفيذ توصيات سياسات الكومسيك الخاصة بأداء السوق،

- في سبيل تحسين أداء السوق الزراعية سنت أفغانستان قانونا تعاونيا وأنشأت مراكز لموارد تدريب المزارعين. كما أطلق كذلك مشروع تجريبي لنظام توزيع البذور عن طريق القسائم. وعلاوة على ذلك، أنشأت أفغانستان نظام معلومات السوق الذي يوفر للتجار والجهات المعنية استخدام البيانات المحدثة ذات الصلة. ويتم تحديث قاعدة بيانات معلومات السوق بانتظام ومقارنتها مع أسعار السوق الداخلية الأخرى. كما أنشأت إدارة محددة بهدف إعلام المنتجين الحكوميين والقطاعين الخاص والزراعي

في الوقت المناسب. هذا فضلا عن تدريب موظفي أنظمة المعلومات الإدارية الإقليميين على تقنيات جمع المعلومات.

- تعمل بنين حاليا على إنجاز عملية التعداد الوطني للزراعة بهدف الحصول على قاعدة بيانات عن الزراعة بما في ذلك قائمة المزارعين. كما وضعت استراتيجيات لتسهيل الوصول إلى لوازم الجودة الزراعية مثل البذور والأسمدة والمبيدات الحشرية.
- تم تنفيذ استراتيجيات مختلفة في ساحل العاج في مجال الأموال النقدية والمحاصيل الغذائية، وتتوفر بعض خطط العمل لتحسين حصول المزارعين على لوازم عالية الجودة. علاوة على ذلك، نفذت ساحل العلج بعض المشاريع والبرامج بما يشمل برامج دعم تنمية القدرات والدورات التدريبية للمزارعين وجمعيات المزارعين من أجل زيادة وصولهم إلى القدرات التخزينية.
- عقد الأردن دورات تدريبية حول تطوير أعمال الأسواق.
- بدأت وزارة الزراعة في فلسطين مشروعا جديدا يسمى "نظام السجل الزراعي الوطني" لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة وإدارة المعلومات بين الجهات المعنية ذات الصلة، بما في ذلك المزارعين، وتحسين الروابط بين المزارعين ووزارة الزراعة.
- نظمت فلسطين دورة تدريبية حول نظام معلومات التسويق، وأضيف عنصر تقرير الأسعار إلى نظام معلومات السوق في البلاد.

- فيما يتعلق بتوصيات السياسات بشأن الشبكات والسياسات التجارية

- فيما يتعلق بتعزيز شبكات تجارة الأغذية الزراعية بين الدول الأعضاء، وقعت أفغانستان اتفاقيات فنية وتجارية في المجال الزراعي مع بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وحصلت على إعفاء ضريبي على المنتجات الزراعية المستوردة من أفغانستان. علاوة على ذلك، تم تبسيط إجراءات التصدير في أفغانستان وفتح ممرات برية وجوية مع العديد من البلدان لزيادة التجارة الزراعية.

- طورت بنين نظام "Warantage" الذي يقوم على منح المنتجين ائتمان كبير لحصادهم المحتفظ به في متجر جماعي ويوفر للبلدان الوصول التفضيلي إلى الأسواق.

4.4. المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي حول الأمن الغذائي والتنمية الزراعية

ويعتبر من المنابر المهمة الأخرى التي تناقش فيها المشاكل المشتركة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في مجال الزراعة هو المؤتمر الوزاري لمنظمة التعاون الإسلامي الذي يهتم بمسائل الأمن الغذائي والتنمية الزراعية. وقد ناقش المؤتمر الوزاري السابع للمنظمة حول التنمية الزراعية للأمن الغذائي في 26-28 أبريل/نيسان 2016 في أستانا بكازاخستان القيود والتحديات المشتركة للتنمية الزراعية والأمن الغذائي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وخاصة الإنتاج الزراعي والإنتاجية والتجارة في السلع الزراعية وموارد المياه واستخدامها في الزراعة. علاوة على ذلك، سيتم تنظيم المؤتمر الوزاري الثامن في إسطنبول بتركيا في الربع الأخير من عام 2020.

5. التخفيف من حدة الفقر

5.1. التخفيف من حدة الفقر

يعتبر الوصول إلى الخدمات الصحية أمرا مهما جدا لنوعية المعيشة والإنتاجية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد. فالحياة الصحية تقلل من احتمال أن تصبح فقيرا. ومن ناحية أخرى، فإن تكلفة الخدمات الصحية والأدوية بالإضافة إلى نقص المرافق للحصول على الخدمات الصحية هي التحديات الرئيسة التي يواجهها الفقراء في العديد من البلدان.

ونظرا لأهمية هذه المسألة، عقد الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر في 4 أبريل/نيسان 2019 في أنقرة بتركيا تحت عنوان "الوصول إلى الخدمات الصحية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وقد أكد التقرير البحثي أعد خصيصا لهذا الاجتماع أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تتسم بانخفاض متوسط العمر المتوقع وارتفاع معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال دون سن الخامسة مقارنة بالبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالنسبة بالبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. ومع ذلك، فإن البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أقل تأثرا بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية (إيدز) مقارنة بالبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بالنسبة إلى فئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى. كما أكد التقرير أن إمكانية الوصول المادي والمالي لخدمات

الرعاية الصحية تميل إلى أن تكون أقل في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مقارنة بالدول غير الأعضاء في المنظمة. إن توافر الممرضات والقابلات يعتبر أقل بكثير في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ذات الدخل المنخفض مقارنة بالبلدان منخفضة الدخل من غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في حين أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تستثمر أقل في الصحة كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي وتعرّض مواطنيها لإنفاق مصروفات خارجة عن متناولهم مقارنة بالبلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

وكما تم تسليط الضوء في التقرير البحثي والمناقشات خلال الاجتماع، حددت مجموعة العمل التحديات التالية:

- عدم كفاية البنية التحتية الصحية والقدرات
- عدد محدود من الموظفين في مجال الصحة
- انخفاض مستوى تغطية التأمين الصحي
- ارتفاع الإنفاق من الجيب على الصحة
- انخفاض مستوى الموارد المالية المخصصة
- عدم كفاية نظم إدارة المعلومات الصحية ونقص البيانات الموثوقة.

وللتغلب على هذه التحديات، توصلت مجموعة العمل إلى توصيات السياسات التالية:

توصيات السياسات للاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر
• وضع استراتيجية / سياسة بما يشمل أنظمة دفع وتأمين صحي جيدة التصميم لتحقيق تغطية صحية شاملة. • تعزيز الرعاية الصحية الأولية وخاصة في المناطق الأكثر فقرا من خلال تشجيع العاملين في مجال الصحة المهرة على العمل في المناطق الريفية والنائية وتعزيز التدخلات الصحية المتكاملة والوقاية.

- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في توفير رعاية صحية آمنة وعالية الجودة في شراكة وثيقة مع السلطات العامة وآليات رصد مصممة تصميما جيدا.
- تشجيع تطوير وتحديث أنظمة إدارة المعلومات الصحية من خلال تصميم نظام متكامل للمعلومات الصحية عبر الإنترنت، وتخصيص الموارد اللازمة للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الصحية وتعزيز آلية التنسيق متعددة القطاعات.

علاوة على ذلك، ركزت مجموعة عمل التخفيف من حدة الفقر، في اجتماعها الرابع عشر الذي عقد في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 في أنقرة، على صحة الأم والطفل.

يكشف التقرير البحثي أنه بفضل التحسن المحرز في مجال الحصول على خدمات صحية جيدة بأسعار معقولة انخفض معدل وفيات الأطفال بحوالي النصف ووفيات الأمهات بأكثر من الثلث منذ عام 2000. ومن ناحية أخرى، تكشف التقديرات الجديدة أن 6.2 مليون طفل دون سن 15 عاما توفوا عام 2018، كما توفي أكثر من 290 ألف امرأة بسبب مضاعفات الحمل والولادة في عام 2017. ومن إجمالي وفيات الأطفال وقعت 5.3 مليون حالة في السنوات الخمس الأولى مع ما يقرب من نصف هذا العدد خلال الشهر الأول من حياة المولود.[3]

وبالرغم من انخفاض معدل وفيات الأمهات على مستوى العالم بحوالي 44٪ بين عامي 1990 و2015، إلا أن التقدم المحرز في مجال خفض معدلات وفيات الأمهات كان أبطأ بكثير في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؛ إذ كان حوالي 29٪. وعلى نحو مماثل كان متوسط خفض معدل وفيات الأطفال أبطأ بكثير في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مقارنةً ببقية دول العالم، والذي يمثل 41.2 ٪ و 58 ٪ على التوالي. هذا فضلا عن أن نحو نصف وفيات الأطفال دون سن الخامسة في العالم (46.4 ٪) تحدث في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

[3] https://www.who.int/news-room/detail/19-09-2019-more-women-and-children-survive-today-than-ever-before-un-report تم الدخل إليه بتاريخ 21.09.

ووفقا لنتائج التقرير، فإن تدني مستوى تعليم النساء ومحدودية الوصول إلى الخدمات الصحية في المناطق الريفية والقيود المالية التي تمنع الأمهات من الحصول على الأدوية الأساسية والزيارات السابقة للولادة وما بعد الولادة وكذلك الولادة في مؤسسة صحية هي بعض التحديات الرئيسة التي يواجهها العديد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

توصيات السياسات للاجتماع الرابع عشر لمجموعة عمل تخفيف وطأة الفقر
• وضع استراتيجية / سياسة لتحسين الوصول إلى رعاية صحة الأمهات والمواليد والأطفال وتوفير التوزيع العادل لمقدمي الخدمات الصحية.
• تحسين أداء النظام الصحي وجودة الرعاية الصحية للأمهات والمواليد والأطفال من خلال التدريب والممارسة لمعايير بروتوكولات الرعاية الموصى بها والرصد المنتظم للمعايير
• تحسين استمرارية الرعاية الصحية للأمهات والمواليد الجدد والأطفال لضمان عدم انقطاع الخدمات قبل وأثناء الحمل والولادة وفترة ما بعد الولادة من خلال أمور أخرى ووضع برامج محددة للتحويلات النقدية المشروطة
• تطوير / تحسين نظم الإدارة المتكاملة للمعلومات الصحية لرصد مستوى رعاية صحة الأمهات والمواليد والأطفال والإبلاغ عن المواليد والوفيات، بما في ذلك وفيات الأمهات، على الصعيدين الوطني والمحلي
• اعتماد برامج تعليمية مستدامة خاصة بالرعاية الصحية للمرأة والطفل تقدم إلى المجتمع بهدف القضاء على أوجه عدم المساواة المرتبطة بمستويات التعليم المتدنية.

5.2. المشاريع التي يمولها الكومسيك في مجال التخفيف من حدة الفقر من أجل تنفيذ توصيات السياسات

تم تنفيذ خمسة مشاريع في مجال التعاون لتخفيف وطأة الفقر في عام 2019 في إطار تمويل مشاريع الكومسيك. نفذت أفغانستان المشروع الذي يحمل عنوان "تحسين جودة التعليم من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي" بمشاركة إيران وتركيا وفلسطين. ويهدف المشروع إلى تعزيز القدرة المؤسسية لأفغانستان من أجل وصول الأطفال المحرومين إلى التعليم المؤهل

في المناطق الريفية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولهذا الغرض عقدت ورشة لتبادل أفضل الممارسات من أجل زيادة فعالية التعليم والتعلم من خلال اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

نفذت نيجيريا المشروع الثاني بعنوان "تعزيز التعليم التقني والمهني من أجل تمكين الجماهير في دول منظمة التعاون الإسلامي" مع الدولتين الشريكتين غامبيا وتركيا. وكان الهدف من المشروع هو تحليل الوضع الحالي والاحتياجات فيما يتعلق بالتعليم المهني للشباب والنساء في البلدان الأعضاء في المنظمة. وكان الهدف الرئيس هو إعادة دمج هذه الفئة في الاقتصاد وضمان التنمية المستدامة. وتمشيا مع هذا الهدف، عقدت ورشة عمل لتحديد الثغرات وتقييم احتياجات أنظمة التعليم التقني والمهني، وكذلك من أجل وضع خارطة طريق لتوفير فرص العمل للفئات الضعيفة.

نفذت سورينام مشروعا بعنوان "زيادة قدرة مراكز التعليم المهني لأصحاب الاحتياجات الخاصة في بلدان مختارة من منظمة التعاون الإسلامي" بمشاركة كل من غيانا وتركيا. ويهدف المشروع إلى زيادة القدرات المؤسسية لمراكز التدريب التي تخدم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتطوير المناهج الدراسية لمراكز التدريب وتعزيز القدرات البشرية للمعلمين. وضمن هذا الإطار نظم برنامج تدريبي لتطوير المهارات المهنية للمعلمين والمناهج لمراكز التدريب في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

نفذت تركيا مشروعا بعنوان "تطوير إرشادات خاصة بأنظمة شبكات الأمان الاجتماعي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي". إن الهدف الرئيس من المشروع هو زيادة القدرات البشرية والمؤسسية لإندونيسيا وتونس وإيران وغامبيا في مجال أنظمة شبكات الأمان الاجتماعي. وفي هذا الصدد، نظم تدريب لمناقشة دور تقنيات المعلومات في توفير خدمات شبكات الأمان الاجتماعي الفعالة والشفافة والمساءلة. وفي الوقت ذاته عقدت ورشة عمل لتحليل مختلف نماذج الدول لأنظمة شبكات الأمان الاجتماعي وتقديم إرشادات شبكات الأمان الاجتماعي تكون قابلة للتكيف والتطبيق للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

نفذ مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية المشروع الأخير بعنوان "تطوير المهارات الرقمية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي" بمشاركة أذربيجان وبنين وغامبيا وإندونيسيا وإيران والعراق والأردن وماليزيا والمغرب وباكستان وفلسطين والمملكة العربية السعودية والسنغال والسودان وتونس وتركيا. يهدف المشروع لعرض العلاقة بين الرقمنة والتعليم المهني وتحديد تأثير الرقمنة على التعليم المهني واقتراح السياسات اللازمة لإدارة التحول الرقمي في البلدان الأعضاء

في منظمة التعاون الإسلامي. وضمن هذا النطاق عقدت ورشة عمل لتحديد الوضع الحالي واحتياجات رقمنة القوى العاملة واقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

5.3. جهود الدول الأعضاء لتنفيذ توصيات سياسات التخفيف من حدة الفقر الكومسيك

وفيما يتعلق بجهود الدول الأعضاء من أجل تنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك بشأن الحد من الفقر، أُبلغت الدول الأعضاء بما يلي:

- فيما يتعلق بتوصيات السياسات الوزارية بشأن "قدرة الفئات الضعيفة على الوصول إلى برامج الحماية الاجتماعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"،
  - فيما يتعلق بالتوصية المحددة بشأن "التشجيع على تغطية الرعاية الصحية المجانية والعامة للفئات الضعيفة" ثمة بعض المبادرات المستمرة لإدراج الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمسنين ضمن نظام التأمين الصحي في الأردن.
- فيما يتعلق بتوصيات السياسة الوزارية بشأن "الهجرة القسرية في الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي"
  - أدخل الأردن تعديلات على قانون الاستثمار الذي يسمح للسوريين بالاستثمار والعمل وأصدر بعض التعليمات التي توفر تصاريح عمل وفرص عمل للاجئين السوريين.
- فيما يتعلق بتوصيات السياسات الوزارية بشأن "تعليم الأطفال المحرومين في دول منظمة التعاون الإسلامي"،
  - أجرى الأردن عدة أنواع من الأنشطة مثل التدريبات وورش العمل والزيارات الدراسية وتبادل الخبراء على وجه التحديد لزيادة فرص الحصول على التعليم الشامل للأطفال بمن فيهم أصحاب الاحتياجات الخاصة. كما عبر الأردن عن حاجته إلى المساعدة الفنية مثل تبادل الخبراء والزيارات الدراسية والبرامج التدريبية وما إلى ذلك، وأعرب عن استعداده للتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي من أجل أنشطة المساعدة التقنية هذه.
- فيما يتعلق بتوصيات السياسات الوزارية بشأن "سوء التغذية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي"،

- اتخذ الأردن عدة لتحسين تغذية الأطفال والرضع مثل تشجيع الرضاعة الطبيعية من خلال مجموعة من برامج التوعية والإرشاد وتقديم التوجيه للأمهات في مجال الرضاعة الطبيعية في المراكز الصحية. كما عدّل قانون العمل ليشمل التزام أرباب العمل بإنشاء حضانات في أماكن عمل النساء. ويلزم قانون العمل أرباب العمل ممن لديهم أكثر من 20 عاملة بإنشاء حضانة في مكان العمل. كما تم تعديل نظام الخدمة المدنية في الأردن للسماح للأمهات المرضعات بالحصول على إذن لمدة عامين وإعطاء أبنائهن الحق في الحصول على الرضاعة الطبيعية يوميا لمدة سنة بعد الولادة.

5.4. جهود أخرى في إطار الكومسيك من قبل مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي

إن من بين البرامج الأخرى المتواصلة للتخفيف من وطأة الفقر في إطار الكومسيك: البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا - SPDA (ضمن البنك الإسلامي للتنمية)، صندوق التضامن الإسلامي للتنمية - ISFD (ضمن البنك الإسلامي للتنمية)، برنامج التعليم والتدريب المهني لمنظمة التعاون الإسلامي - OIC-VET (ضمن مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية).

يعتبر صندوق التضامن الإسلامي للتنمية صندوقا خاصا أنشئ بهدف الحد من الفقر مع التركيز على التنمية البشرية والزراعة والتنمية الريفية والبنية التحتية الأساسية. إن الميزانية المستهدفة للصندوق هي 10 مليارات دولار أمريكي. واعتبارا من أبريل/نيسان 2018 بلغ إجمالي المساهمات الواردة 2.584 مليار دولار أمريكي. وبلغت الاعتمادات التراكمية 734.2 مليون دولار أمريكي لـ 117 عملية في 33 دولة عضو. تبنى صندوق التضامن الإسلامي للتنمية برامج جديدة تقوم على المنح، وهي الجيل الثاني من التحالف لمكافحة العمى الذي يمكن تجنبه، وبرنامج المنح الدراسية للفقراء في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية، وتحالف برنامج التصدي لناسور الولادة.

إن البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا هو برنامج آخر تم تطويره للتخفيف من حدة الفقر في الدول الأعضاء الواقعة في إفريقيا من خلال زيادة النمو الاقتصادي وتعزيز إنتاجية القطاع الزراعي وتوفير فرص العمل. رأس المال المستهدف للبرنامج هو 12 مليار دولار. وقد بلغ إجمالي الاعتمادات 5.5 مليار دولار أمريكي منذ بداية البرنامج. تبلغ المصروفات مقابل الاعتمادات من 2.248 مليار دولار أمريكي أو 46٪ من إجمالي الاعتمادات.

ينفذ مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية برنامج التعليم والتدريب المهني للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC-VET) من أجل تعزيز قدرات الدول الأعضاء في مجال التعليم والتدريب الفني والمهني. وتعد برامج تدريب المعلمين وبرامج التدريب والتعليم المعياري والتعليم والتدريب المهني والمعايير المهنية ونظام ضمان الجودة من بين البرامج المهمة ضمن إطار التعليم والتدريب المهني.

5.5. تحقيق أهداف التنمية المستدامة

نظرا لأهميتها القصوى على جدول أعمال التنمية العالمية، فقد تم إدراج خطة التنمية المستدامة وأهداف ها لعام 2030 في جدول أعمال الكومسيك.

وفي هذا الصدد، تتابع الكومسيك البرامج والمشاريع والأنشطة الأخرى لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتحقيق هذه الغاية، أجرى مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية دراسة استقصائية تتناول التوجهات حول أولويات الدول الأعضاء فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة وأبلغ النتائج إلى الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك. وبناء على هذه النتائج، سيقدم مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية تقريرا سنويا عن التقدم المحرز على مستوى منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية إلى الدورة الوزارية الخامسة والثلاثين للكومسيك.

علاوة على ذلك، سيقدم مكتب تنسيق الكومسيك قائمة مجمعة من أنشطة مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي، والتي أجريت للمساهمة في تنفيذ مجالات أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية في الدول الأعضاء إلى الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك.

6. التعاون المالي

6.1. مجموعة العمل للتعاون المالي

تحمل البنية التحتية أهمية قصوى من أجل بناء اقتصاد يعمل بشكل صحيح وتعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر. ومع ذلك، يجب تحسين الوضع العام للبنية التحتية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وهو ما يتطلب قدرا كبيرا من الاستثمار ومصادر تمويل بديلة. ونظرا لمبادئها الاجتماعية والأخلاقية، فضلا عن التركيز على المشاركة في المخاطر والتمويل المدعوم بالأصول، يمكن أن تلعب صناعة التمويل الإسلامي دورا محوريا في توفير التمويل لمشاريع البنية التحتية.

ومع الأخذ في الاعتبار الإمكانات الكبيرة للتمويل الإسلامي، عُقد الاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل التعاون المالي في 28 مارس/آذار 2019 في أنقرة تحت شعار "تمويل البنية التحتية من خلال التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". ويكشف التقرير الذي تم إعداده لهذا الاجتماع أن متطلبات الاستثمار الخاصة بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والتي تتوفر لها بيانات، تقدر بنحو 7.2 تريليون دولار أمريكي للفترة ما بين عامي 2016-2040. ومع التوجهات الحالية تقدر الاستثمارات بمبلغ 5.6 تريليون دولار، مما سيؤدي إلى عجز قدره 1.6 تريليون دولار. ووفقا للتقرير، في الوقت الذي تتجاوز فيه الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تريليوني دولار أمريكي للفترة 2017-2018، فإن إجمالي مساهمة القطاع المالي الإسلامي في تمويل البنية التحتية كان حوالي 120 مليار دولار فقط. وتقدر نسبة الأصول التي تذهب إلى قطاع البنية التحتية في قطاعات البنوك الإسلامية والتكافل والصكوك بنسب 4.74٪ و2٪ و11.57٪ على التوالي.

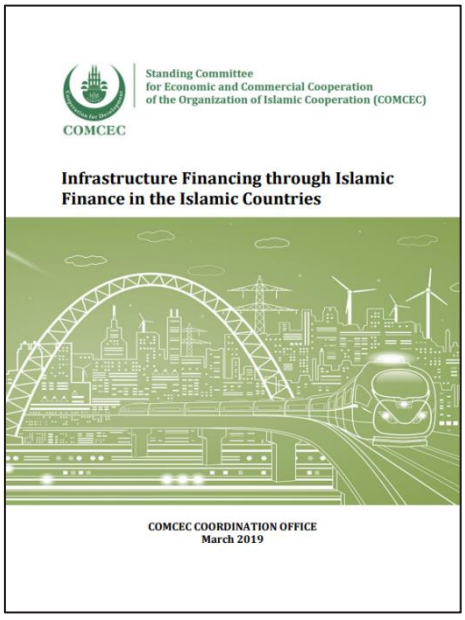

علاوة على ذلك، ومن أجل إثراء البيانات والتحليلات في التقرير البحثي والحصول على رؤى حول بيئة السياسة بشأن تمويل البنية التحتية من خلال التمويل الإسلامي، أجريت زيارات ميدانية لأربع دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وهي إندونيسيا ونيجيريا والمملكة العربية السعودية والسودان. ومن ناحية أخرى، أجريت دراسة مكتبية لماليزيا.

تم تسليط الضوء على ما يلي في التقرير البحثي باعتباره أهم التحديات التي تواجه البلدان الأعضاء في استخدام التمويل الإسلامي لتمويل البنية التحتية:

- عدم كفاية الإطار القانوني والتنظيمي
- غياب نماذج عقود موحدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لمشاريع البنية التحتية وصندوق البنية التحتية
- عدم كفاية الموارد البشرية
- نقص البنوك الإسلامية في استثمار مشاريع البنية التحتية طويلة الأجل
- ضآلة حجم المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية
- عدم وجود نماذج مبتكرة لاستخدام الزكاة والأوقاف

وللتغلب على هذه التحديات، توصلت مجموعة العمل إلى توصيات السياسات التالية:

توصيات السياسات للاجتماع الثاني عشر لمجموعة عمل التعاون المالي
• وضع إطار قانوني والتنظيمي لتوفير بيئة مناسبة لضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية من خلال التمويل الإسلامي
• زيادة عدد المؤسسات المالية الإسلامية غير المصرفية وحصتها لتعزيز مساهمة التمويل الإسلامي في مشاريع البنية التحتية
• تطوير البنية التحتية لأسواق رأس المال الإسلامي لتسهيل إصدار أنواع مختلفة من صكوك المشروع وغيرها من الصكوك حسب الاقتضاء لمشاريع البنية التحتية

- تشجيع النماذج المبتكرة لاستخدام القطاع الاجتماعي الإسلامي (أي الزكاة والأوقاف والصدقة) لتوفير خدمات البنية التحتية الاجتماعية (مثل التعليم والصحة) شريطة أن تكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية
- تحسين القدرات والموارد البشرية لزيادة استخدام التمويل الإسلامي لتمويل البنية التحتية

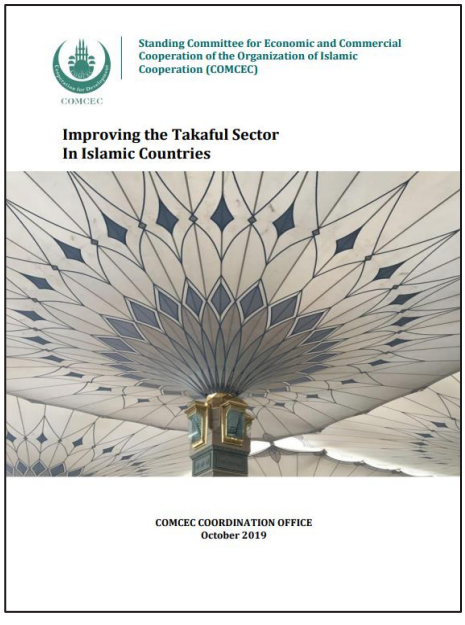

أصبح قطاع التأمين جزءا ضروريا من النظام التجاري والمالي. وقد أتاحت صناعة التمويل الإسلامي المتنامية مجالا لتطوير آليات التأمين البديلة. ووفقا لذلك، ظهر التكافل كعنصر مهم في التمويل الإسلامي لتلبية متطلبات منتجات التأمين المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

وبالنظر إلى أهمية هذه المسألة، درست مجموعة عمل التعاون المالي للكومسيك قطاع التكافل بصفته عنصرا مهما من عناصر التمويل الإسلامي في اجتماعها الثالث عشر. ووفقا للتقرير البحثي الذي تم إعداده لهذا الاجتماع، ارتفاعي إجمالي الأصول في صناعة التكافل إلى 46 مليار دولار أمريكي في عام 2017. وتضم هذه الصناعة 324 شركة تشغيل تكافل تضم أكثر من 112 مشغل عام للتكافل، بالإضافة إلى وجود 76 مشغل تكافل حول العالم في عام 2017.

وقد استعرضت مجموعة العمل التحديات الرئيسة التي تواجهها البلدان الأعضاء كالتالي:

- عدم كفاية الوعي
- سعة محدودة لإعادة التكافل
- خيارات الاستثمار المحدودة
- عدم كفاية الموارد البشرية الماهرة
- الإطار التنظيمي الضعيف
- قدرة توزيع غير كافية

- جهود محدودة في البحث والتطوير

ولمواجهة هذه التحديات وتعزيز استخدام التمويل الإسلامي في استثمارات البنية التحتية، توصلت مجموعة العمل إلى توصيات السياسات التالية:

توصيات السياسات للاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل التعاون المالي
• وضع إطار قانوني وتنظيمي شامل لصناعة التكافل لتسهيل العمليات والشفافية والحوكمة في هذا القطاع • تشجيع تخصيص المنتجات في قطاع التكافل وإدخال منتجات جديدة وفقا للاحتياجات المتغيرة للسوق • تشجيع تطوير المواهب من خلال برامج التدريب والشهادات المهنية وزيادة الوعي لدى الجهات المعنية في قطاع التكافل • توفير الحوافز لصناعة التكافل لتعزيز قدرتها التنافسية واستدامتها للأعمال التجارية، مما يوفر مجالا متكافئا لهذه الصناعة

6.2. المشروعات التي يمولها الكومسيك في مجال التعاون المالي لتنفيذ توصيات السياسات

شهد عام 2019 دعم ثلاثة مشاريع للتعاون المالي في إطار تمويل مشاريع الكومسيك.

نفذت موزمبيق أول مشروع بعنوان "بناء القدرات على التمويل الإسلامي في موزمبيق وغامبيا ونيجيريا" بمشاركة غامبيا ونيجيريا. يهدف المشروع إلى زيادة القدرة المؤسسية للدول الأعضاء وزيادة الوعي بمحو الأمية المالية الإسلامية والخدمات المالية الإسلامية. وضمن نطاق المشروع، تم تنفيذ برنامج تدريبي على الخدمات المصرفية الإسلامية والمنتجات والخدمات، وكذلك عقدت ورشة عمل لمعالجة الفرص التجارية والجوانب المالية والحد من الفقر في التمويل الإسلامي.

ونفذت نيجيريا المشروع الثاني بعنوان "أدوات إدارة السيولة الإسلامية من أجل التنمية المستدامة للمؤسسات المالية الإسلامية" بمشاركة غامبيا وتوغو وماليزيا، وهو المشروع الذي يهدف لتطوير قدرة

البنوك الإسلامية والهيئات المالية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تطوير الأصول السائلة عالية الجودة المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لإدارة السيولة الفعالة وأطر التشغيل النقدي. وفي هذا الصدد، أجريت زيارة دراسية إلى ماليزيا بهدف معرفة كيفية إدارة الدولة لاحتياجات السيولة قصيرة الأجل لمؤسسات التمويل الإسلامي. وعلاوة على ذلك، تم تدريب المسؤولين والخبراء من نيجيريا وتوغو وغامبيا على الإدارة الفعالة للسيولة من خلال تطوير الأصول السائلة عالية الجودة.

نفذت تركيا المشروع الثالث بعنوان "تقييم أسواق الكومسيك العقارية للأوراق المالية والمناظر الطبيعية التنظيمية لتعزيز أسواق رأس المال" بمشاركة كل من ألبانيا وبروناي وغامبيا وإيران والكويت ولبنان وماليزيا ومالديف وباكستان وفلسطين. ويهدف المشروع لتحليل إمكانية إنشاء منصة لتداول الأوراق المالية العقارية بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال تحديد أنواع وهياكل السوق والسمات التنظيمية لسوق الأوراق المالية العقارية في البلدان الأعضاء. ولهذا الغرض، نوقش إدراج العقارات في الاقتصاد من خلال أوراق مالية بديلة مثل صناديق الاستثمار العقاري وأسهم صناديق الاستثمار العقاري وشهادات التأجير وشهادات العقارات على هامش ورشة عمل دولية عقدت في تركيا.

5.3. جهود البلدان الأعضاء لتنفيذ توصيات سياسات التعاون المالي للكومسيك

وفقا للتعليقات الواردة من الدول الأعضاء على نماذج التقييم ونظام متابعة سياسة الكومسيك، تم التعبير عن الجهود الوطنية التالية بما يتوافق مع توصيات سياسات الكومسيك.

- فيما يتعلق بتوصيات السياسات الوزارية بشأن تحسين إدارة الدين العام في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي،

  – تدرس مصر أن يكون لديها استراتيجية / خطة عمل / خارطة طريق تهدف لتعزيز / إنشاء وحدة مستقلة لإدارة الدين العام مع وظائف محددة جيدا واستراتيجية مخصصة لإدارة الديون.

  – حضر مكتب إدارة الديون في نيجيريا تدريبا وورشة عمل نظمتها الكومسيك في نيجيريا وتركيا.

  – تدرس أذربيجان وضع استراتيجية متوسطة وطويلة الأجل لإدارة الدين العام في جمهورية أذربيجان.

- يفكر الأردن في وضع خطة / خطة عمل / خريطة طريق وأنشطة أخرى من أجل توسيع قاعدة الدائنين وتنويعها.

- تعمل إيران على وضع استراتيجية لتطوير / تحسين سوق الدين المحلي من أجل استخدام مزايا هذا السوق.

- أطلقت تركيا صناديق التقاعد والاستثمار المشتركة من أجل المساهمة في تطوير أسواق رأس المال وزيادة المدخرات المحلية وتوسيع قاعدة المستثمرين وتنويع أدوات التمويل.

- شكلت ماليزيا لجنة لإدارة الديون في مايو/أيار 2019 لتقديم خدمات استشارية لضمان إدارة الديون في البلاد بما يتماشى مع أفضل الأساليب العالمية.

- فيما يتعلق بتنويع الأدوات المالية الإسلامية،

- أقرت نيجيريا قواعد الصناديق الإسلامية في عام 2010 وقواعد الصكوك في عام 2013 والقواعد المصرفية الخالية من الفائدة في عام 2011 وإرشادات التكافل في عام 2013.

- تفكر مصر والجزائر في وضع استراتيجية وخريطة طريق ولوائح وبعض الأنشطة لتحسين البنية التحتية للتمويل الإسلامي. وعلاوة على ذلك فإن الافتقار إلى القدرات المؤسسية والبشرية والخبرة الفنية هي بعض التحديات التي تواجهها مصر لتنفيذ توصيات السياسات المعنية.

- بذلت الجزائر بعض الجهود الرامية لتعزيز رأس المال البشري في التمويل الإسلامي من خلال برامج / مشاريع محو الأمية المالية والتوعية المعززة.

- إيران مستعدة لتقديم ندوات وبرامج تدريب وورش عمل وتبادل برامج خبراء إلى الدول الأعضاء الأخرى التي تطلب ذلك لتحسين البنية التحتية للتمويل الإسلامي في دول منظمة التعاون الإسلامي.

– راجعت تركيا "لائحة المعاملات الائتمانية للبنوك" و"لوائح الودائع" و "لوائح التوفير" لتحسين البنية التحتية للتمويل الإسلامي وتنويع الأدوات المالية الإسلامية. كما اتخذت بعض الإجراءات لتحسين قطاع التكافل.

– طبقت ماليزيا سياسات وإرشادات تنظيمية متنوعة لقطاعي الخدمات المصرفية الإسلامية والتكافل من أجل تعزيز البنية التحتية للتمويل الإسلامي.

- فيما يتعلق بتوصيات السياسيات المتعلقة بدور الصكوك في أسواق رأس المال الإسلامي،
- تدرس نيجيريا تطوير إطار تنظيمي تمكيني لإصدار الصكوك.
- وافقت أذربيجان على خارطة الطريق بشأن وجهات نظر الاقتصاد الوطني لجمهورية أذربيجان بما في ذلك الصكوك.
- هيئة التنظيم المالي المصرية ووزارة المالية بصدد تعديل قانون "صكوك الشركات" الحالي لإصدار "صكوك سيادية".

– يُسمح في الجزائر بإصدار صكوك سيادية بفضل حكم من أحكام القانون المالي في عام 2018.

– قدمت إيران الإطار القانوني والتنظيمي لإصدار الصكوك. وضمن قانون تطوير الأدوات والمؤسسات المالية الجديدة وجود الأسس اللازمة لوضع خطط الاستثمار الجماعي وتوفير الإعفاءات الضريبية لصناديق الاستثمار الجماعية.

– تعمل تركيا على تحسين الإطار التنظيمي في نطاق مبادرة مركز إسطنبول المالي.

- فيما يتعلق بتوصيات السياسات بشأن تحسين إدارة الصناديق الإسلامية،

- تفكر مصر والأردن في وضع استراتيجية وخريطة طريق ولوائح لتوفير نظام بيئي صالح للصناديق الإسلامية.

- أطلقت ماليزيا خطة الصناديق الإسلامية وإدارة الثروات وكذلك المبادئ التوجيهية لدعم النظام البيئي للصناديق الإسلامية.

6.4. جهود أخرى في إطار التعاون المالي للكومسيك

منتدى تبادل منظمة التعاون الإسلامي

يهدف منتدى تبادل الأوراق المالية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، الذي أسس عام 2005، إلى تعزيز التعاون بين البورصات في الدول الأعضاء في المنظمة والمؤسسات ذات الصلة، كما يركز على تنسيق القواعد واللوائح التي تحكم عمليات السوق. ومنذ إنشائه نفذ المنتدى بعض المشاريع المهمة بما في ذلك مؤشر S&P 50 الشريعة لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك. وعقد الاجتماع الثالث عشر للمنتدى في 26 سبتمبر/أيلول 2019 في تركيا.

وعلاوة على ذلك، يعمل المنتدى على إنشاء بورصة / منصة للذهب للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تمشيا مع القرارات ذات الصلة للكومسيك. ومن المتوقع أن تبلغ أمانة المنتدى التقدم المحرز إلى الدورة الثالثة والثلاثين للكومسيك. إن التفاصيل المتعلقة بأنشطة المنتدى متاحة على موقع المنتدى. (www.oicexchanges.org)

منتدى منظمي أسواق رأس المال للكومسيك

أنشأ منتدى الكومسيك لتنظيم أسواق رأس المال عام 2011 لتطوير آلية تعاون لهيئات تنظيم أسواق رأس المال في الدول الأعضاء. يقوم المنتدى بعمله في إطار أربع فرق عمل هي "بناء القدرات" و"تطوير السوق" و"التمويل الإسلامي" و"المعرفة المالية". وقد أصدرت فرق العمل ثمانية تقارير حول العديد من القضايا بما في ذلك التمويل الإسلامي وتحسين معرفة القراءة والكتابة المالية في أسواق الأوراق المالية وأنظمة الإفصاح العام إلخ. وعقد الاجتماع الثامن للمنتدى في 26 سبتمبر/أيلول 2019 في تركيا.

وبالإضافة إلى الجهود الحالية لتعزيز التعاون بين هيئات تنظيم أسواق رأس المال في الدول الأعضاء، يعمل المنتدى أيضا على إنشاء "بورصة الكومسيك العقارية" في ضوء قرارات الكومسيك ذات الصلة.

تتوفر معلومات مفصلة حول أنشطة المنتدى على موقع المنتدى. (www.comceccmr.org)

منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي - الكومسيك

وفقا للقرار الصادر عن الاجتماع السادس عشر للبنوك المركزية والسلطات النقدية والقرار ذي الصلة الصادر عن الكومسيك، بدأ البنك المركزي يواصل أنشطته باعتباره "منتدى البنوك المركزية لمنظمة التعاون الإسلامي والكومسيك". ويعمل البنك المركزي التركي بصفة الأمين العام للمنتدى. وقد عقد الاجتماع الأول للمنتدى فيما بين يومي 22-24 سبتمبر/أيلول 2019 في تركيا. تتوفر معلومات مفصلة حول أنشطة المنتدى على موقع المنتدى. (http://www.comceccentralbanks.org)

7. تعاون القطاع الخاص

يعد القطاع الخاص محركا مهما للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وهو المصدر الرئيس لتوفير الدخل وفرص العمل والقضاء على الفقر. وبما أن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لديها مجموعة واسعة من مستويات التنمية، فإن بعض الدول لديها قطاع خاص ديناميكي ومرن، في حين أن البعض الآخر لا يستفيد بشكل كامل من الفرص التي يولدها القطاع الخاص. لذلك هناك حاجة أساسية لتطوير القطاع الخاص في البلدان الأعضاء لتمكينهم من الاندماج في مساعي التنمية.

وبالنظر إلى أهمية القطاع الخاص لاقتصادات البلدان الأعضاء، يتم تنظيم بعض الفعاليات والمعارض المهمة من قبل المركز الإسلامي لتنمية التجارة والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومن أجل تعزيز تعاون القطاع الخاص في إطار منظمة التعاون الإسلامي. تتم مراجعة هذه الأنشطة خلال الاجتماعات السنوية للكومسيك.

اجتماعات القطاع الخاص / منتدى سيدات الأعمال

تحمل المشاركة القوية للقطاع الخاص في الكومسيك وغيرها من المنتديات ذات الصلة في إطار منظمة التعاون الإسلامي أهمية بالغة لتعزيز التجارة والاستثمارات داخل منظمة التعاون الإسلامي. وفي هذا الصدد، تعد اجتماعات القطاع الخاص، التي تنظمها الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، بمثابة منصة للقطاع الخاص في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي البالغ عددها 57 دولة للتواصل مع بعضها البعض واستكشاف أسواق جديدة والتعرف على أفضل الأساليب. وحتى هذه اللحظة عقد 16 اجتماعا للقطاع الخاص. وبصرف النظر عن اجتماعات القطاع الخاص، تنظم الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة أيضا منتديات لسيدات الأعمال.

الاستعدادات لتشغيل مركز تحكيم منظمة التعاون الإسلامي

خلال القمة الإسلامية الثالثة عشر التي عقدت في الفترة من 10 إلى 15 أبريل/نيسان 2016 في إسطنبول بتركيا، اقترح صاحب الفخامة رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية ورئيس الكومسيك، إنشاء مركز تحكيم في إسطنبول لصالح الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبناء على هذا الاقتراح، اتخذت الكومسيك الإجراءات اللازمة لبدء الاستعدادات لإنشاء مركز التحكيم التابع للمنظمة في إسطنبول.

وفي هذا الصدد عقد اجتماعان لفرق العمل عام 2018 وأعد مشروع النظام الأساسي للمركز. ووفقا لذلك، أقر الاجتماع الخامس والثلاثون للجمعية العامة للغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة النظام الأساسي للمركز. ويجري كل من الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة واتحاد الغرف والبورصات التركية الاستعدادات اللازمة لتشغيل المركز قريبًا.

الفصل الثاني: جهود إنتاج المعرفة: منشورات الكومسيك

يهدف الكومسيك لإنتاج ونشر المعرفة وتبادل الخبرات وأفضل الأساليب وتطوير فهم مشترك وسياسات تقريبية في مجالات التعاون لإيجاد حلول للتحديات التي تواجهها الدول الأعضاء. وتحقيقا لهذه الغاية، شُكلت مجموعة عمل الكومسيك كأداة لتحقيق هذه المهمة للكومسيك. وفي هذا الصدد، تعد التقارير البحثية لكل اجتماع لمجموعة العمل لتشكل أساسا للمناقشات التي تمت خلال الاجتماعات.

ويركز كل تقرير بحثي على موضوع محدد لمجموعات العمل، ويعدّه شركات استشارية على مستوى عالمي ومنظمات دولية لديها خبرة في موضوع معين أو أكاديميين من جامعات رفيعة المستوى حول العالم. ويعد مكتب تنسيق الكومسيك التقارير بالتعاون الوثيق مع الاستشاريين لضمان إجراء دراسات بحثية عالية الجودة. تبدأ الدراسات بإطار عمل مفاهيمي ونظرة عامة على الموضوع المحدد في العالم والبلدان الأعضاء، يليه تحليل متعمق لعدد قليل من الدول الأعضاء بناء على الزيارات الميدانية والدراسات الاستقصائية والمقابلات. وفي نهاية كل تقرير تقّدم بعض توصيات السياسات للدول الأعضاء، بالإضافة إلى جهود التعاون الدولي تحت مظلة الكومسيك.

وخلال عملية إعداد كل تقرير بحثي، تعد المشاركة النشطة للدول الأعضاء ذات أهمية حيوية. وفي هذا الصدد، تحدد مواضيع البحث مع الدول الأعضاء خلال اجتماعات التنسيق السنوية لجهات التنسيق في الكومسيك. وفي ضوء وجهات نظر جهات تنسيق الكومسيك، تحدد مواضيع كل مجموعة عمل وكذلك

تقرير بحثي للسنوات الثلاث القادمة. علاوة على ذلك، تنقل الدراسات في أثناء إعداد التقارير البحثية إلى مراكز التنسيق لإثراء البيانات التجريبية المقدمة في التقارير وضمان سلامتها التحليلية. ولقد استفيد كذلك من ملاحظات الدول الأعضاء من خلال تلقي آرائها / تعليقاتها على مشروع دراسات الحالة (إذا كانوا خاضعين لتحليل الحالة) ومسودة التقرير قبل الانتهاء منه. علاوة على ذلك، فإن الملاحظات التي أبديت خلال اجتماعات مجموعة العمل، حيث يقدّم كل تقرير بحثي، استفادت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة في سبيل تحسين التقارير البحثية. تنشر النسخ النهائية للتقارير البحثية عبر موقع الكتاب الإلكتروني للكومسيك (ebook.comcec.org).

علاوة على ذلك، يتم إعداد التوقعات الخاصة بكل قطاع سنويا لكل مجال تعاون. فهذه الوثائق يجهزها مكتب تنسيق الكومسيك بهدف استكشاف الميول العالمية والوضع الحالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في المجال المعني وإثراء المناقشات خلال اجتماعات مجموعات العمل من خلال توفير البيانات الحديثة.

هذا فضلا عن إنتاج وثائق المتابعة بعد كل اجتماع لمجموعة العمل لتعكس المناقشات التي دارت، بما في ذلك ملخصات العروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماعات.

ومنذ الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك تم إعداد 12 تقريرا بحثيا حول مواضيع مجموعات العمل و 6 تقارير توقعات قطاعية، بالإضافة إلى 6 وثائق متابعة، في نهاية أكتوبر/تشرين الأول 2019. جميع هذه المنشورات متاحة على موقع الكومسيك الإلكتروني ويمكن الوصول إليها بتنسيق الكتاب الإلكتروني على موقع الكتاب الإلكتروني للكومسيك: http://ebook.comcec.org/

الفصل الثالث: إطلاق نظام متابعة سياسات الكومسيك

أطلق مكتب تنسيق الكومسيك نظام متابعة سياسات الكومسيك خلال الاجتماع التنسيقي السنوي السابع لجهات تنسيق مجموعة عمل الكومسيك المنعقد في الفترة ما بين 15-17 يوليو/تموز 2019 في سبيل المتابعة الفعالة لتنفيذ توصيات سياسات الكومسيك الوزارية.

ومن خلال المناقشات المعقودة في مجموعات العمل، سيكون بإمكان خبراء الدول الأعضاء وواضعي السياسات اتخاذ قرارات أكثر حكمة على الصعيد الوطني ومستوى منظمة المؤتمر الإسلامي؛ إذ تناقش مجموعات العمل سياسات عالية الجودة وذات صلة وقائمة على الأدلة. ووفقا لذلك، تقدم مناقشات السياسات

معلومات مهمة على المستوى الوزاري لجلسات الكومسيك، لتتحول في النهاية توصيات سياسيات في مجالات تخصصها.

ثم تُحال توصيات السياسات التي تطرحها مجموعات العمل إلى الجلسة الوزارية للنظر فيها. وبعد المناقشات تعتمد الجلسة الوزارية توصيات السياسات في إطار كل بند من بنود جدول كل قطاع كجزء من القرارات الوزارية. تنشَر توصيات السياسات المعتمدة على موقع الكومسيك الإلكتروني لتستفيد منها الوزارات والهيئات ذات الصلة في الدول الأعضاء.

(http://www.comcec.org/en/comcec/comcec-policy-recommendations).

يعد نظام متابعة سياسات الكومسيك منصة إلكترونية، ويهدف لتسهيل المتابعة الفعالة لتنفيذ توصيات السياسات. علاوة على ذلك، فإنه يتيح تقييم النتائج على تنفيذ توصيات السياسة من خلال معلومات البيانات الضرورية.

تلعب جهات التنسيق الخاصة بمجموعة عمل الكومسيك، والتي رشحتها الدول الأعضاء في كل قطاع من السلطات المختصة (وزارة التجارة، السياحة إلخ) دورا حيويا؛ إذ تجمع المعلومات اللازمة عن تنفيذ توصيات السياسات الوزارية في بلدانهم وتقديم من خلال نظام متابعة سياسات الكومسيك. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن توفر نقاط اتصال الكومسيك بيانات ومعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب وموثوق بها حول أداء بلدانهم من خلال نظام متابعة سياسات الكومسيك. يمكن الوصول إلى النظام من خلال صفحة الكومسيك على الإنترنت (http://pfs.comcec.org). كما أن الدليل الإرشادي لاستخدام نظام متابعة سياسات الكومسيك متاح أيضا على النظام.

علاوة على ذلك، يحظى التنسيق الوطني بأهمية كبرى من أجل المتابعة الفعالة لتنفيذ توصيات السياسات والاستخدام الفعال لنظام متابعة سياسيات الكومسيك. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى تنسيق وطني فعال بين الوزارات والهيئات المعنية في الدول الأعضاء لتنفيذ توصيات السياسيات ومتابعتها الفعالة. وبالنظر إلى أهمية هذه المسألة، شكّلت بعض البلدان الأعضاء، مثل غامبيا ونيجيريا وإندونيسيا وتركيا، لجان / هيئات تنسيق رفيعة المستوى في بلدانها كجزء من جهود التنسيق الوطنية.

لفصل الرابع: تمويل مشاريع الكومسيك كأداة دعم سياسي لتوصيات سياسات الكومسيك

يهدف تمويل مشاريع الكومسيك، أحد الأدوات الرئيسة لاستراتيجية الكومسيك، إلى تعبئة قدرات وخبرات الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتحقيق أهداف الاستراتيجية. ويسهل تمويل مشاريع الكومسيك تنفيذ توصيات سياسات الكومسيك؛ إذ يجب ربط كل مشروع ممول بإحدى توصيات السياسات المعتمدة في الجلسات الوزارية للكومسيك.

تمكّن هذه الأداة الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي من المشاركة في جهود التعاون للتغلب على التحديات المشتركة، وتوفر فرصة للدول الأعضاء لاقتراح مشاريع متعددة الأطراف لتنفيذ توصيات السياسات الوزارية.

يعتبر تمويل مشاريع الكومسيك أداة قيمة لمساعدة الدول الأعضاء في مساعيها لوضع السياسات؛ إذ إنه يحول توصيات سياسة الكومسيك إلى واقع عملي مع تحسين القدرة المؤسسية والبشرية للبلدان الأعضاء. ويتم تنفيذ كل مشروع ممول بالتعاون مع ما لا يقل عن ثلاث دول أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. ومن خلال القيام بذلك لا يتيح فقط مشاركة المعرفة والخبرات في مسألة محددة، بل يعزز أيضا قدرة الدول الأعضاء على العمل معا لمعالجة المشاكل المشتركة من خلال تنفيذ المشاريع متعددة الأطراف.

يمكن تقديم مقترحات المشاريع من قبل الوزارات ذات الصلة في الدول الأعضاء، والتي يتم تسجيلها في مجموعات العمل ذات الصلة. كما أن المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي مؤهلة هي الأخرى لتقديم المقترحات.

وخلال عام 2018، وهو العام الخامس لتنفيذ تمويل مشاريع الكومسيك، موّل الكومسيك 17 مشروعا (الجدول 1).

الجدول 1: المشاريع الممولة في عام 2018

	صاحب المشروع	شركاء المشروع	مجال التعاون	اسم المشروع
1	تركيا	المغرب، تونس	الزراعة	تحسين خدمات تمديد الري الزراعي

	صاحب المشروع	شركاء المشروع	مجال التعاون	اسم المشروع
2	إندونيسيا	ماليزيا، بنغلاديش، بروناي دار السلام، مصر، باكستان، الأردن	الزراعة	تطوير نظام معلومات السوق الزراعية لمزارعي البساتين
3	غامبيا	السنغال، الكاميرون، المغرب	الحد من وطأة الفقر	التدريب على ريادة الأعمال للمعلمين في دول منظمة التعاون الإسلامي المختارة
4	إندونيسيا	باكستان، أذربيجان،	الحد من حدة الفقر	تحسين نظام خدمة النافذة الواحدة للحماية
5	بوركينا فاسو	النيجر، ساحل العاج	السياحة	تعزيز قدرة قطاع السياحة على مواجهة الأزمات من خلال
6	موزمبيق	السودان، ماليزيا، غامبيا، أوغندا	السياحة	السياحة المجتمعية من خلال الترويج لمواقع التراث للتخفيف من حدة الفقر
7	مالي	بوركينا فاسو، النيجر، موريتانيا، السنغال	السياحة	التدريب على التواصل في الأزمات في مجال السياحة في بلدان أعضاء منظمة التعاون الإسلامي

	صاحب المشروع	شركاء المشروع	مجال التعاون	اسم المشروع
8	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية	13 دولة عضوا	السياحة	تحسين النظام الإيكولوجي للسياحة الإسلامية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: الوجهة وتنمية الصناعة
9	السودان	الأردن، المغرب، تركيا، أوغندا	التجارة	تعزيز القدرات المؤسسية لأنظمة النافذة الواحدة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
10	المغرب	الكاميرون وتونس	التجارة	دراسة الجدوى حول قابلية التشغيل البيني لأنظمة النافذة الواحدة المختارة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

	صاحب المشروع	شركاء المشروع	مجال التعاون	اسم المشروع
11	نيجيريا	المغرب، إندونيسيا	التجارة	تعزيز التجارة داخل منظمة التعاون الإسلامي من خلال تحسين تدابير تيسير التجارة في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
12	معهد الدول الاسلامية للمواصفات والمقاييس	21 دولة عضوة	التجارة	مواءمة معايير الحلال الوطنية مع معايير الحلال لمنظمة التعاون الإسلامي / معهد الدول الاسلامية
13	غامبيا	السنغال، نيجيريا	النقل والاتصال	تحليل نظم إدارة قواعد البيانات في بلدان منظمة التعاون
14	إيران	أذربيجان، تركيا	النقل والاتصال	دراسة جدوى لممر نقل القوقاز الإيراني
15	الأردن	العراق، تركيا	النقل والاتصال	دراسة جدوى لإعادة بناء خط سكة حديد الحجاز العثماني القديم
16	نيجيريا	غامبيا، توغو	التعاون المالي	التدريب والمبادئ التوجيهية بشأن إصدار الصكوك

	صاحب المشروع	شركاء المشروع	مجال التعاون	اسم المشروع
17	تركيا	18 دولة عضوة	التعاون المالي	تحسين حماية المستهلك المالي في دول منظمة التعاون

المصدر: مكتب تنسيق الكومسيك

مع مراعاة كل من أصحاب المشروع وشركائهم، استفادت 34 دولة من تمويل مشاريع الكومسيك في عام 2018. وفي هذا الصدد، تمت صياغة ثلاثة تقارير تحليلية إلى جانب ثلاثة عشر برنامجا تدريبيا و8 ورش عمل. وقد أصبحت هذه الأنشطة ممكنة من خلال التعليقات والبيانات والمعلومات التي جمعت خلال 8 زيارات دراسية أجراها أصحاب المشاريع والشركاء على حد سواء (الجدول 2).

الجدول 2: تصنيف أنشطة مشاريع 2018

	صاحب المشروع	مجال التعاون	التدريب	ورش	تقارير تحليلية	زيارة دراسية
1	تركيا	الزراعة	1	1		1
2	إندونيسيا	الزراعة	1	1		1
3	غامبيا	الحد من وطأة الفقر	1			
4	إندونيسيا	الحد من وطأة الفقر	3	1		
5	بوركينا فاسو	السياحة	1			
6	موزمبيق	السياحة	1	1		
7	مالي	السياحة	1			

8	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية	السياحة	1			1
9	السودان	التجارة	1			1
10	المغرب	التجارة			1	3
11	نيجيريا	التجارة		1		1
12	معهد الدول الإسلامية للمواصفات والمقاييس	التجارة	1			
13	غامبيا	النقل والاتصالات		1		
14	إيران	النقل والاتصالات			1	
15	الأردن	النقل والاتصالات			1	
16	نيجيريا	التعاون المالي	1	1		
17	تركيا	التعاون المالي		1		
الإجمالي			13	8	3	8

المصدر: مكتب تنسيق الكومسيك

شهد عام 2019 إنجاز 22 مشروعا في إطار تمويل مشاريع الكومسيك. وقد عالجت هذه المشاريع تحديات التنمية المشتركة لـ 35 دولة عضوة (الجدول 3).

الجدول 3: المشاريع الممولة في عام 2019

	صاحب المشروع	شركاء المشروع	مجال التعاون	اسم المشروع
1	ماليزيا	تركيا، إندونيسيا، بنغلادش	الزراعة	بناء القدرات على التخزين وإدارة المستودعات
2	تركيا	اندونيسيا، فلسطين، المغرب، قطر، تونس	الزراعة	الحد من فقد الأغذية وهدرها في بلدان منظمة التعاون الإسلامي
3	تركيا	إندونيسيا، تونس، إيران، غامبيا	الحد من وطأة الفقر	وضع مبادئ توجيهية خاصة بأنظمة شبكات الأمان الاجتماعي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي
4	أفغانستان	إيران، تركيا، فلسطين	الحد من وطأة الفقر	تحسين جودة التعليم من خلال تقنيات المعلومات والاتصالات في بلدان منظمة التعاون الإسلامي
5	نيجيريا	تركيا، غامبيا	الحد من وطأة الفقر	تعزيز التعليم الفني والمهني من أجل تمكين الجماهير في دول منظمة التعاون
6	سورينام	تركيا، غويانا	الحد من وطأة الفقر	زيادة قدرة مراكز التعليم المهني لذوي الاحتياجات الخاصة في دول مختارة من منظمة التعاون الإسلامي

	صاحب المشروع	شركاء المشروع	مجال التعاون	اسم المشروع
7	مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول	أذربيجان، بنين، غامبيا، إندونيسيا، إيران، العراق، الأردن، ماليزيا، المغرب، باكستان، فلسطين، المملكة العربية السعودية، السنغال،	الحد من وطأة الفقر	تنمية المهارات الرقمية في دول منظمة التعاون الإسلامي
8	مالي	بوركينا فاسو، توغو، السنغال، ساحل العاج،	السياحة	بناء القدرات الخاصة بمنظمات إدارة الوجهات السياحية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
9	موزمبيق	ماليزيا والسودان وأوغندا ونيجيريا	السياحة	تحسين القدرات البشرية في مجال السياحة الصديقة للمسلمين لتنظيم مؤسسات الإقامة في الدول الأعضاء
10	غامبيا	السنغال، نيجيريا	السياحة	تدريب مقدمي خدمات الإقامة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على معايير السياحة الصديقة للمسلمين وتوفير خدمات عالية الجودة
11	أذربيجان	الكاميرون، إيران	السياحة	منظمة إدارة الوجهات السياحية: إطار مفاهيمي لأذربيجان والكاميرون وإيران

	صاحب المشروع	شركاء المشروع	مجال التعاون	اسم المشروع
12	المركز الإسلامي	سورينام، تركيا، ماليزيا	السياحة	تطوير السياحة الصديقة للمسلمين في غيانا وسورينام
13	لبنان	تركيا، الاردن	التجارة	دعم التعاونيات لتعزيز وصولها إلى أسواق منظمة التعاون الإسلامي
14	إندونيسيا	ماليزيا، بنغلاديش، تركيا، بروناي دار	التجارة	تمكين الصناعة الحلال لتعزيز التجارة البينية لمنظمة التعاون الإسلامي
15	فلسطين	العراق، اندونيسيا	التجارة	إدخال منتجات التصدير الفلسطينية إلى دول مختارة في منظمة التعاون الإسلامي
16	معهد الدول الإسلامية	تركيا وماليزيا	التجارة	زيادة الوعي الحلال العام في بلدان منظمة التعاون الإسلامي
17	غامبيا	السنغال ونيجيريا وتركيا	النقل والاتصالات	تحسين القدرات البشرية والمؤسسية لنظام إدارة قواعد البيانات المتكاملة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي
18	الأردن	تركيا، مصر	النقل والاتصالات	إعادة بناء خط سكة حديد الحجاز العثماني القديم - المرحلة الثانية
19	إيران	تركيا، عمان، قطر، باكستان	النقل والاتصالات	زيادة النقل والتجارة عبر البحار في سياق منظمة التعاون الإسلامي - نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول
20	موزمبيق	غامبيا، نيجيريا	التعاون المالي	بناء القدرات في مجال التمويل الإسلامي في موزمبيق وغامبيا
21	نيجيريا	ماليزيا، غامبيا، توغو	التعاون المالي	أدوات إدارة السيولة الإسلامية للتنمية المستدامة للمؤسسات المالية الإسلامية

	صاحب المشروع	شركاء المشروع	مجال التعاون	اسم المشروع
22	تركيا	الكويت، ماليزيا، غامبيا، إيران، فلسطين، أذربيجان، المملكة العربية السعودية، تونس، جيبوتي، الغابون، السنغال	التعاون المالي	تقييم أسواق الكومسيك العقارية للأوراق المالية والصور العامة التنظيمية لتعزيز أسواق رأس المال

المصدر: مكتب تنسيق الكومسيك

دعا مكتب تنسيق الكومسيك لتقديم مقترحات مشاريع للمرة السابعة في سبتمبر/أيلول 2019 من أجل عام 2020. وبعد التقييمات الأولية، أعلن مكتب تنسيق الكومسيك عن القائمة المختصرة للدعوة السابعة لتقديم مقترحات مشاريع لتمويل مشاريع الكومسيك في نوفمبر/تشرين الثاني. وبعد انتهاء فترة التقديم النهائية، سيتم الإعلان عن القائمة النهائية للمشاريع الناجحة في نهاية يناير/كانون الثاني 2020 من خلال موقع المكتب الإلكتروني.

الفصل الخامس: الجلسة الخامسة والثلاثون للجنة متابعة الكومسيك

تعتبر لجنة المتابعة هي إحدى هيئات الكومسيك لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ البرامج والمشروعات التي وافقت عليها الدورات الوزارية للكومسيك. وتعدّ اللجنة أيضا مشروع جدول أعمال جلسات الكومسيك. تجتمع لجنة المتابعة للكومسيك سنويا في الجمهورية التركية.

وقد عقد الاجتماع الخامس والثلاثون للجنة متابعة الكومسيك يومي 24 و25 أبريل/نيسان 2019 في أنقرة بتركيا بمشاركة الأعضاء الحاليين في لجنة متابعة الكومسيك برئاسة رئيس الموازنة الاستراتيجية لرئاسة الجمهورية التركية سعادة ناجي آغبال.

واستعرضت اللجنة التقدم المحرز في استراتيجية الكومسيك وآلياتها، وهي مجموعات العمل وتمويل مشاريع الكومسيك. علاوة على ذلك، تناولت اللجنة بالتفصيل البرامج والمشاريع والأنشطة في جدول أعمال الكومسيك.

أعدت اللجنة مجموعة من التوصيات لتقديمها إلى الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك. وبناء على ذلك، رحبت اللجنة، من بين أمور أخرى، بالتقرير المرحلي المقدم من مكتب تنسيق الكومسيك الذي سلط الضوء - بشكل خاص - على التقدم المحرز في مجال تنفيذ الاستراتيجية، وأثنت على الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لمساهماتها القيمة في تنفيذ استراتيجية الكومسيك. كما ناشدت اللجنة الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي بزيادة دعمها الكامل لتنفيذ الاستراتيجية.

جميع التقارير والوثائق المقدمة إلى الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة متابعة الكومسيك متاحة على موقع الكومسيك (www.comcec.org).

الفصل السادس: الجلسة الرابعة والثلاثون للجنة الدورة

تجتمع لجنة الدورة، التي تتألف من مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي العاملة في المجال الاقتصادي، على هامش كل اجتماع وزاري للجنة الكومسيك للاجتماع والمراجعة، وذلك لمراجعة وتنسيق أنشطة وبرامج مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة. وإلى جانب الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومكتب تنسيق الكومسيك، تحضر اجتماعات لجنة الدورة المؤسسات المعنية بمنظمة المؤتمر الإسلامي وهي الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، مجموعة IDB، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، معهد الدول الاسلامية للمواصفات والمقاييس، وجمعية أصحاب السفن الإسلامية.

وفي هذا الصدد، عقد على هامش الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة متابعة الكومسيك اجتماع لجنة الدورة الرابعة والثلاثين يوم 25 أبريل/نيسان 2019. وخلال الاجتماع ناقشت مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي أنشطتها المخططة المتوافقة مع استراتيجية الكومسيك وتوصيات سياسات الكومسيك. علاوة على ذلك، تمت مناقشة مساهمات مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك ودور مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي في تنفيذ الجزء الخاص بالتعاون الاقتصادي في المنظمة لعام 2025 خلال اجتماع لجنة الدورة الرابعة والثلاثين.

علاوة على ذلك، أطلع مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية اللجنة على الاستعدادات للتقرير السنوي عن التقدم المحرز على مستوى منظمة التعاون الإسلامي نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الأولوية على النحو الذي قررت الدول الأعضاء تقديمه إلى الدورات الوزارية الخامسة والثلاثين للكومسيك.

وخلال الاجتماع ناقشت اللجنة أيضا الاستعدادات للبرنامج الجديد المسمى "مركز ذكاء الأعمال بمنظمة التعاون الإسلامي" بواسطة المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات ومركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. وبعد أن أحاطت علما مع التقدير بالتقرير، طلبت اللجنة من المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تحسين التقرير من خلال إجراء دراسة مرجعية وتحليل SWOT وتوقعات الجهات المعنية وإعداد خطة استراتيجية.

الفصل السابع: الاجتماع السنوي السابع لجهات تنسيق بالكومسيك

منذ إطلاق استراتيجية الكومسيك عام 2013 نظمت اجتماعات سنوية لمراكز التنسيق بهدف توفير منصة منتظمة للتفاعل والتشاور بين أمانة الكومسيك والدول الأعضاء بهدف تحسين العمل العام للكومسيك، بالإضافة إلى تنفيذ اتفاقي استراتيجية الكومسيك: مجموعات العمل وآلية تمويل مشاريع الكومسيك. توفر هذه الاجتماعات فرصة للدول الأعضاء لتبادل ملاحظاتها وتعليقاتها حول تنفيذ هذه الاتفاقات. ومن خلال هذه اللقاءات التفاعلية، تم تحسين التواصل والتعاون بين مكتب تنسيق الكومسيك والدول الأعضاء، مما أدى إلى تحقيق أهداف وغايات الاستراتيجية بشكل أفضل. لذلك أثبتت هذه الاجتماعات أنها تجمعات مهمة، مما يبرهن على السمة التي يدفعها الأعضاء في الكومسيك.

وفي هذا الصدد، عقد الاجتماع السنوي السابع لمراكز التنسيق التابعة لمجموعات عمل الكومسيك فيما بين 15-17 يوليو/تموز 2019 في إسطنبول. حضر الاجتماع مراكز التنسيق التابعة لمجموعة عمل الكومسيك وجهات التنسيق الوطنية للكومسيك من 40 دولة عضوة أخطرت جهات التنسيق الخاصة بها بمجموعات عمل الكومسيك.

وخلال الاجتماع أُطلع المشاركون على الإنجازات الرئيسة للكومسيك والتقدم المحرز في عملية تنفيذ استراتيجية الكومسيك خلال الفترة 2013-2019. وفي هذا السياق، قدم مكتب تنسيق الكومسيك الجهود المبذولة في إطار مجموعات العمل، بما في ذلك حالة التسجيل والمشاركة في الدول الأعضاء، إلى

مجموعات العمل والجهود البحثية مثل التقارير البحثية والزيارات الميدانية والاستطلاعات وما إلى ذلك. كما أبلغ المكتب المشاركين بالتقدم المحرز في تنفيذ تمويل مشاريع الكومسيك كأداة لدعم السياسات لتحقيق توصيات السياسات الوزارية للكومسيك.

علاوة على ذلك، عقدت خلال الاجتماع حلقة نقاش حول "ضمان التنسيق الفعال للعمل الخاص بالكومسيك على المستوى الوطني". وخلال حلقات النقاش تبادل ممثلو الدول الأعضاء تجاربهم المحلية فيما يتعلق بتنسيق العمل الخاص بالكومسيك على المستوى الوطني، كما أوضح المشاركون أن أنشطة الكومسيك المتنوعة والمتزايدة وإشراك مجموعة واسعة من الجهات المعنية والطابع متعدد القطاعات للأنشطة يستلزم تنسيقا وطنيا فعالا. كما تم التأكيد على أنه يمكن تشكيل لجان تنسيق وطنية جنبا إلى جنب مع التجمعات على المستوى التقني في كل دولة من الدول الأعضاء لتيسير التنسيق الشامل وفعالية صنع القرار فيما يخص المسائل المتعلقة بالكومسيك على المستوى الوطني.

علاوة على ذلك، نوقشت خلال الاجتماع القضايا المتعلقة بتنفيذ توصيات السياسات الوزارية للكومسيك ومتابعتها بشكل فعال. وقد أبلغ مكتب تنسيق الكومسيك المشاركين بنظام متابعة سياسات الكومسيك الذي وضع مؤخرا كمنصة إلكترونية لتسهيل المتابعة الفعالة لتنفيذ توصيات السياسات في البلدان الأعضاء.

هذا فضلا عن مناقشة المشاركين وتبادلهم وجهات النظر حول مواضيع مجموعات العمل للفترة 2020-2022 لكل مجال تعاون. ووفقا لذلك حددت جهات التنسيق مواضيع مجموعة العمل للفترة 2020-2022.

وقد نظم مكتب تنسيق الكومسيك على هامش الاجتماع برنامج تدريبي في مجال تمويل مشاريع الكومسيك، وهو التدريب الذي أتيحت خلاله الفرصة لجهات التنسيق التابعة لمجموعة عمل الكومسيك من أجل التدرب على وضع التحضيرات.

الفصل الثامن: تحضيرات جلسة تبادل الآراء

تعقد جلسات تبادل وجهات النظر بانتظام على هامش الجلسات الوزارية للكومسيك. ويحظى وزراء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بفرصة مناقشة تجارب بلدانهم، بالإضافة إلى السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء حول موضوع محدد، والذي تم تحديده خلال الجلسة الوزارية السابقة للكومسيك.

وفي هذا الصدد، حددت الدورة الرابعة والثلاثون للكومسيك عنوان جلسة التبادل الوزاري للآراء في الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك ليكون "تعزيز النظم الغذائية المستدامة في البلدان الإسلامية"، وطلبت من مجموعة العمل المعنية بالزراعة بالكومسيك، بالتعاون مع مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة، التوصل إلى توصيات سياسيات ملموسة حول هذا الموضوع وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك. وفي هذا الصدد، كان الاجتماع الثالث عشر لمجموعة عمل الكومسيك للزراعة الذي عقد يومي 9-10 أكتوبر/تشرين الأول 2019 في أنقرة بمثابة فعالية تحضيرية للدورة المذكورة.

وبناء على ذلك، ناقشت مجموعة عمل الزراعة، في اجتماعها الثالث عشر، الأعمال التحضيرية الخاصة بتبادل الآراء، وتوصلت إلى مجموعة من توصيات السياسات، والتي ستقدَّم إلى الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك. إن تفاصيل توصيات السياسات التي ستقدِّم إلى الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك متاحة على موقع الكومسيك الإلكتروني (www.comcec.org).

علاوة على ذلك، خلال جلسة تبادل الآراء سيلقي السيد دانييل جوستافسون، نائب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو) كلمة رئيسية في هذه الجلسة.

الفصل التاسع: الأنشطة الجانبية الخاصة لدورة الكومسيك الخامسة والثلاثين

ستشكل على هامش الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك عدد من اللجان رفيعة المستوى بشأن الجوانب المختلفة للأمن الغذائي ونظم الأغذية المستدامة، والتي تعد أيضا موضوع جلسة التبادل الوزاري للآراء. وفي هذا الصدد، ستعقد ست جلسات خاصة حول نظم الأغذية المستدامة على هامش الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك لزيادة الوعي حول نظم الأغذية المستدامة ومناقشة سبل ووسائل مواجهة التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء. ستعقد هذه الدورات الاستثنائية يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 بالعناوين التالية:

- النظم الغذائية المستدامة في العالم الإسلامي: الديناميات والمعوقات المستمرة
- استراتيجيات التكيف لتقليل الآثار الضارة لتغير المناخ على النظم الغذائية المستدامة في العالم الإسلامي
- تعزيز حوكمة الأمن الغذائي في العالم الإسلامي

- الغذاء والزراعة في أوقات الأزمات: الاستجابة الطارئة للمنظمات غير الحكومية
- التمويل المبتكر وفرص الاستثمار للنظم الغذائية المستدامة
- مناقشة المنتدى: نظم غذائية المستدامة

إن الهدف الرئيس من هذه الفعاليات هو استكمال مناقشات جلسة تبادل الآراء بجوانب مختلفة من أصحاب المصلحة المعنيين في النظم الغذائية المستدامة. وسيكون من بين المتحدثين باللجان شخصيات من الدول الأعضاء وممثلون عن المؤسسات الدولية ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص والمراكز الفكرية والأوساط الأكاديمية. ومن المتوقع أن يحضر هذه الفعاليات جميع وفود الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المشاركة في الدورة الوزارية الخامسة والثلاثين للكومسيك، بالإضافة إلى ممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

علاوة على ذلك، ونظرا لأهمية التحكيم في تعزيز التجارة والاستثمارات في دول منظمة التعاون الإسلامي والتقدم المحرز تجاه تفعيل أحد المشاريع الرئيسة للكومسيك، وهو مركز التحكيم التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، ستعقد لجنة رفيعة المستوى تتناول دور التحكيم في تعزيز التجارة والاستثمار في العالم الإسلامي يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 على هامش الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك.

هذا فضلا عن تنظيم نشاط جانبي حول "تمويل مشاريع الكومسيك: تجارب أصحاب المشاريع " يوم 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 على هامش الدورة الخامسة والثلاثين للكومسيك.

سيقام معرض تمويل مشاريع الكومسيك فيما بين 25-28 نوفمبر/تشرين الثاني 2019 لعرض تفاصيل عينات المشاريع الناجحة الممولة من الكومسيك.

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول هذه الأنشطة والفعاليات على موقع الكومسيك http://www.comcec.org

COMCEC

www.comcec.org